البحوث والدراسات

مجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد المغرب العربي: دراسة مقارنة في وظائف التنظيم و محددات الأداء ومصادره

د. هيلة حمد المكيمي*

ملخص:

تشهد البيئة الدولية اهتماماً متزايداً بجهود التكامل الاقتصادي والتكتلات الإقليمية؛ كالاتحاد الأوروبي وآسيان ونافتا وغيرها من تجمعات إقليمية. وقد ظهرت في المنطقة العربية بواكير الاهتمام بالتجارب الإقليمية منذ فترة مبكرة، حينما سعت الدول العربية إلى قيام جامعة الدول العربية، وما تبعها من تجارب تتمثل في قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد المغربي. وقد جاء الاهتمام بتلك التجارب بدوافع أمنية وسياسية في بداية الأمر، إلا أن ظروف العولمة وما صاحبها من قيام تكتلات اقتصادية، فرضت إعادة النظر في تلك التجارب، وتفعيل خطوات الاندماج والتكامل الاقتصادي. وتهدف هذه الدراسة إلى عقد مقارنة بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واتحاد المغرب العربي من حيث النهوض بوظائف التنظيم الإقليمي لتعرف محددات الأداء و مصادرها. و تقوم هذه الدراسة على اختبار ثلاثة متغيرات أساسية تشمل كلاً من الأنظمة السياسية، والبيئة الإقليمية، والأطر القانونية و المؤسسية؛ بحيث تؤكد الدراسة تأثير هذه المتغيرات على فرص نجاح التكامل الإقليمي، ولاسيما في حالة كل من مجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد المغرب العربي.

* دكتورا ه الفلسفة في العلوم السياسية ، جامعة بوسطن ، مدرس بقسم العلوم السياسية ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، دولة الكويت.

مقدمة :

بعد انهيار التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية، شهد العالم اتجاهاً متزايداً نحو عولمة الاقتصاد، وتفعيل التكتلات الدولية والإقليمية. وأبرز تلك التكتلات الإقليمية كل من نافتا والآسيان وميركوسور والأبيك في آسيا وأمريكا اللاتينية. كما سعت الدول الكبرى –ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا– إلى طرح مشاريعها الإقليمية الطموحة في الشرق الأوسط؛ كالمشروع المتوسطي الذي تدعو له أوروبا، والمشروع الشرق الأوسطي الذي تروج له الإدارة الأمريكية من حين لآخر. تشكل تلك المشاريع الإقليمية الغربية أذرعاً لقوى العولمة بما يحقق الدرجات القصوى من مصالحها الاقتصادية، كفتح الأسواق لمنتجاتها من السلع والخدمات وتنقل الأفراد، في الوقت الذي يحاول فيه الغرب اتباع الحمائية مع التجمعات الإقليمية الأخرى، ولاسيما تلك التي تفتقر إلى التنسيق وعلاقة الندية مع الآخر. وتعتبر المنطقة العربية مثالاً مُهماً لتلك العلاقة التي تفتقر إلى الشراكة الحقيقة مع الآخر، بسبب ضبابية الرؤية، وغياب أولويات التكامل الإقليمي العربي الشامل،وكذلك الجزئي.

وقد شهدت المنطقة العربية قيام محاولات عدة للتكامل الإقليمي، ممثلة بقيام جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥م، وما تبعها من كيانات جزء إقليمية؛ كمجلس التعاون لدول الخليج العربية (١٩٨١م)، واتحاد المغرب العربي (١٩٨٩م). فمنذ عام ١٩٧٥م انصبت جهود دول مجلس التعاون على ضرورة السعي من أجل قيام منظومة إقليمية تضم الدول الست العربية المطلة على ضفاف الخليج. وقد جاءت ولادة المجلس في عام ١٩٨١م كمظلة أمنية وسياسية واقتصادية، تسهم في توحيد مواقف الدول الأعضاء في مختلف القضايا الأمنية والسياسية، واتباع سياسات اقتصادية موحدة، تحقق التكامل الاقتصادي لها. كذلك الحال في التجربة المغاربية التي عبرت عنها طموحات الحركات التحررية المغاربية كضرورة لنهضة الإقليم المغاربي في مرحلة ما بعد الاستقلال. وقد حالت الخلافات السياسية بين الدول المغاربية بعد مرحلة الاستقلال دون قيام تلك المنظومة، إلا أنها أقرت في نهاية المطاف في عام ١٩٨٩م ، وتمخض عن ذلك ولادة اتحاد المغرب العربي.

مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها :

بفعل قوى العولمة والضغوطات العالمية لتشكيل البيئة الدولية، بما يخدم مصالح الدول الكبرى والمجموعات الاقتصادية البارزة، فإن سعي الدول العربية لإنجاح تجاربها الإقليمية والجزء إقليمية ضرورة مهمة. فعلى الرغم من مضي فترة ليست بالقصيرة على إقامة تلك التكتلات الإقليمية، ولاسيما مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واتحاد المغرب العربي، فإنها تفاوتت في النجاح، إلا أن المنظومتين تشتركان في تواضع مستويات التأثير على البيئة الدولية.

تتمثل المشكلة البحثية للدراسة في عقد مقارنة بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واتحاد المغرب العربي لتحديد أوجه الشبه والاختلاف من حيث أداء وظائف كلتا المنظمتين، والوصول إلى أيهما كان أكثر نجاحاً أم أن كلتيهما كانت متواضعة في الأداء ولماذا؟ وما محددات الأداء ومصادره لكلتا المنظمتين؟ وما دلالات ذلك في عملية التكامل الإقليمي؟

وتشكل هذه الدراسة إضافة جديدة في الحقل الأكاديمي الخاص بدراسة التجارب الإقليمية العربية، ولاسيما أن هذا الحقل يتسم بقلة الدراسات المقارنة بين التجربتين: الخليجية والمغاربية. وتنطلق هذه الدراسة أيضاً من الإيمان بأهمية الاستمرار في تغذية وإثراء الحقل الأكاديمي الخاص بتقييم التجارب الإقليمية ومراجعتها – سواء الدراسات الخاصة بالنظام الإقليمي العربي وغيره من تجارب جزء إقليمية – كونها تمثل مستقبل المنطقة العربية على الرغم من جميع المعوقات التي تعترض تفعيلها .

وتهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف التي تشكل أقسام الدراسة، وهي تتمثل فيما يلي:

١–تجارب التكامل في ظل النظام الإقليمي العربي والدولي.

٢–مقارنة تجارب التكامل الإقليمي في الخليج والمغرب من حيث وظائف التنظيم الإقليمي، التي تشمل كلاً من الأمن الجماعي للدول الأعضاء، وتسوية المنازعات

بالطرق السلمية، والتعاون الاقتصادي، وتنسيق السياسات الخارجية المشتركة.

٣- قياس محددات الأداء لكلتا المنظمتين ولاسيما الإطار القانوني، وتشابه الأنظمة السياسية، والبيئة الإقليمية.

الدراسات السابقة :

شغلت التجارب الإقليمية العربية في إقامة النظام الإقليمي العربي وغيره من كيانات جزء إقليمية حيزاً كبيراً من جهود الباحثين المهتمين برصد فشل هذه التجارب أو نجاحها، وتأثيراتها على البيئة الدولية. وعلى مستوى الدراسات الخاصة بتقييم التجارب الإقليمية في الخليج والمغرب، فهي إما أن تتناول كل تجربة على حدة، وإما أن تتحدث في إطار عام حول طبيعة التعاون بين المنظمتين؛ أما الدراسات المقارنة بين كلتا المنظمتين فهي تتسم بالقلة والمحدودية، كما أن غالبيتها تتحدث بعمومية حول طبيعة العلاقات المغاربية – الخليجية دون الخوض في مقارنة تحليلية مؤسسية.

وتناولت دراسة **جمال سند السويدي** – بشيء من التفصيل – تقييم تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي ارتكزت بشكل كبير على الإطار المؤسسي والقانوني للمنظمة.[١] وترجع دراسة **علي بن حسين القرني** نجاح تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تشابه الأنظمة السياسية، والبيئة الاجتماعية، وحالة التوافق العام مابين الدول الأعضاء.[٢] كما ارتكزت دراسة كل من **عبدالجليل زيد مرهون**[٣] و**عبدالله جمعة**

(١) جمال سند السويدي، (١٩٩٩م)، مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، ط٢، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دبي.

(٢) علي بن حسين القرني، (١٩٩٧م)، مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات ، ط١، مكتبة العبيكان، الأردن.

(٣) عبدالجليل زيد مرهون،(١٩٩٧م)، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، ط١، دار النهار، بيروت.

الحاج،[٤] على قدرة دول الخليج في تحديد رؤية مشتركة حول قضية الأمن الجماعي للدول الأعضاء وتبني سياسات خارجية مشتركة إزاء الكثير من القضايا والأخطار التي تهدد أمن المنطقة.

وكذلك تناول **مصطفى الفيلالي** – بشيء من التفصيل – التجربة المغاربية في التكامل، بما فيها المعوقات وسبل الإصلاح.[٥] أما ندوة المستقبل العربي التي جاءت تحت عنوان «اتحاد المغرب العربي إلى أين؟» فقد ارتكزت على التحديات الداخلية للدول الأعضاء، التي اشتملت على الاستقرار السياسي، والسلم الاجتماعي، والأمن الوطني، وهي تعتبر عوائق رئيسية في طريق الاتحاد المغاربي.[٦] وقد ارتكزت دراسة **محمد خالد الأزعر** حول أزمة الأطر القانونية وضرورة استكمال البناء المؤسسي من أجل تفعيل الاتحاد المغاربي.[٧] في حين أكد كل من **ميلود عبدالله المهذبي** و**أحمد عبدالحكيم دياب**، ضرورة الالتفات إلى عائق البيئة الدولية ولاسيما الهيمنة الثقافية الأوروبية، والترويج للنمط الاستهلاكي الأمريكي، وتغريب المجموعة المغاربية مما يشكل عائقاً رئيسياً في تكاملها الإقليمي.[٨]

---

(٤) عبدالله جمعة الحاج، (١٩٩٧م)،«مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو القرن الحادي والعشرين»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، عدد٨٧، السنة ٢٢، ص ص ١٧١ – ٢٢٨.

(٥) مصطفى الفيلالي،(١٩٨٩م)، المغرب العربي الكبير:نداء المستقبل، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

(٦) عبدالإله بلقزيز،(١٩٩٢م)، ندوة «اتحاد المغرب العربي إلى أين؟» ، المستقبل العربي، بيروت، عدد١٦٢، ص ص٥٠–٧٤.

(٧) محمد خالد الأزعر،(خريف ١٩٩٢م)، «اتحاد المغرب العربي: قضية استكمال الهياكل وإلحاح الخبرة الأوروبية» مستقبل العالم الإسلامي، مركز دراسات العالم الإسلامي،مالطا، السنة الثانية، العدد٨ ، ص ص ٢١٨–٢٣٥.

(٨) ميلود عبدالله المهذبي، أحمد عبدالحكيم دياب،(١٩٩٤م)، «اتحاد المغرب العربي والمجموعة الأوروبية في استراتيجية العلاقات الدولية: آفاق عام ٢٠٠٠م»، المستقبل العربي، بيروت، عدد ١٨٤، ص ص ٥٤–٧٣.

أما الدراسات المقدمة من **سعيد الصديق**،[٩] **ومحمد سالم ولد سيد أحمد**،[١٠] **وكمال فيلالي**،[١١] **ومحمد مكحلي**،[١٢] **وإبراهيم الدوسري**[١٣]؛ فتشكل مدخلاً مُهماً في رصد طبيعة العلاقة بين كلتا المنظمتين الخليجية والمغاربية، إلا أن أياً منها لم ترصد وظائف أداء المنظمتين ومحدداته.

أما الدراسات الأجنبية التي تناولت الموضوع، فقد ركز كل من **Joseph S. Nye, Jr.** ، .[١٤]، و**Edward L. Mansfield & Helen V. Milner** على

(٩) سعيد الصديق،(٢٠٠٩م)،«التكامل الاقتصادي بين المغرب ومجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات»، دول الخليج والمغرب العربيين والمتغيرات الدولية: الواقع والآفاق، بحوث المؤتمر العلمي الخليجي المغاربي الثالث، فاس-المغرب، بالتعاون بين دارة الملك عبدالعزيز ومؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ص ص ١٩١-٢٢٧.

(١٠) محمد سالم ولد سيد أحمد،(٢٠٠٩م)،"مستقبل العلاقات المغربية الخليجية في ضوء المتغيرات الدولية"، دول الخليج والمغرب العربيين والمتغيرات الدولية: الواقع والآفاق، بحوث المؤتمر العلمي الخليجي المغاربي الثالث، فاس-المغرب،٢٩-٣١ أكتوبر ٢٠٠٧م، بالتعاون بين دارة الملك عبدالعزيز ومؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ص ص ٢١٥- ٢٢٧.

(١١) كمال فيلالي،(٢٠٠٧م)،"التواصل الخليجي المغاربي حقيقة حضارية تاريخية واستراتيجية راهنة"، التواصل التاريخي والعلمي بين دول الخليج العربية ودول المغرب العربي، بحوث المؤتمر العلمي الخليجي المغاربي الثاني، الرياض، ٢٥-٢٦ فبراير ٢٠٠٦م، بالتعاون بين دارة الملك عبدالعزيز ومؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ص ص ٣٥-٧٤.

(١٢) محمد مكحلي، (٢٠٠٤)، "اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي من التجمع الإقليمي إلى وضع آليات التكامل والشراكة"، العلاقات بين دول الخليج العربية ودول المغرب العربي: الواقع والمستقبل، بحوث المؤتمر العلمي الخليجي المغاربي الأول، تونس، ٢-٦ يونيو ٢٠٠٣م، بالتعاون بين دارة الملك عبد العزيز ومؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ص ص ٤١١-٤٢٠.

(١٣) إبراهيم الدوسري،(٢٠٠٤م)، "مجلس التعاون وآفاق التعاون مع البلاد المغاربية"، العلاقات بين دول الخليج العربية ودول المغرب العربي: الواقع والمستقبل، بحوث المؤتمر العلمي الخليجي المغاربي الأول، تونس، ٢-٦ يونيو ٢٠٠٣م، بالتعاون بين دارة الملك عبدالعزيز ومؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ص ص ٤٢٣-٤٤٩.

(14) Jr Joseph S. Nye.(1986), International Regionalism Regionalism: Reading, Boston: Little Brown. Dubi: Gulf Research Center.

اهمية تأثير البيئة الإقليمية والدولية في نجاح قيام التكتلات الإقليمية أو فشلها.[١٥] في حين ركزت دراسة **Ahmed Galal & Bernard Hoekman** على العامل الاقتصادي وأن التكتلات الإقليمية تسعى للتكامل من أجل تحقيق مستويات معيشية أفضل لشعوب المنطقة. [١٦] أما دراسة **Christian Koch** فقد تحدثت بشكل خاص عن الدور السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي وضرورة العمل على توحيد السياسة الخارجية إزاء مختلف الضغوطات الاقتصادية والسياسية. [١٧]

فرضيات الدراسة:

تركز هذه الدراسة على ثلاثة محددات رئيسية لأداء كلتا المنظمتين، تشمل تشابه الأنظمة السياسية، وضغوطات البيئة الإقليمية، والأطر القانونية والمؤسسية. وتقوم هذه الدراسة على ثلاث فرضيات أساسية تشمل الآتي:

- كلما تشابهت الأنظمة السياسية، زادت فرص نجاح التكامل الإقليمي.
- كلما كانت البيئة الإقليمية أكثر حراكاً وتفاعلاً، زادت الحاجة إلى التكامل الإقليمي.
- كلما توافرت الأطر المؤسسية والقانونية زادت فرص نجاح التكامل الإقليمي.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة المنهج المقارن (**Comparative Approach**) في دراسة كلتا التجربتين الخليجية والمغاربية لإقامة منظومة جزء إقليمية في إطار النظام الإقليمي

(15) Edward L. Mansfild & Helen V. Milner. (1997), The Political Economy of Regionalism, NY:Columbia Press.

(16) Ahmed Galal & Beranard Hoekman (eds.). (1993), Arab economic Integration Between Hope and Reality, Washington, D.C., Brookings Institution

(17) Christian Koch. (2008), "The Foreogn Relations of The GCC Sates", in Christian Koch & Hasanain Tawfiq Ibrahim (eds.) Gulf Yearbook 2007-2008, (pp. 277-295).

العربي، كذلك اعتمدت المنهج التاريخي في البحث حول أسباب كل من التنظيمين وظروفه، وتأثيرات البيئة الإقليمية والدولية. إضافة إلى المصادر الثانوية، وتعتمد الدراسة أيضاً على المصادر الأولية لاستقاء المعلومات حول الظاهرة محل الدراسة، وذلك من خلال ما ينشر في الصحف من تصريحات للمسؤولين وأخبار حول أبرز التطورات على صعيد كلتا المنظمتين.

وسعت الدراسة كذلك إلى إجراء مقابلات شخصية مع عدد من الشخصيات المعنية بشكل مباشر بهذه التجارب الإقليمية، ولاسيما كلاً من عبدالرحمن العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والحبيب بن يحيى الأمين العام لاتحاد المغرب العربي.

أولاً- تجارب التكامل في ظل النظام الإقليمي العربي والدولي :

ارتبط مفهوم التكامل بالتكتلات الإقليمية التي أضحت سمة بارزة في طبيعة العلاقات الدولية، وقد ظهر مفهوم التكامل أو الاندماج الاقتصادي في مطلع الستينيات بوساطة الاقتصادي الهنغاري بيلا بالاسا، الذي عرفه على أنه «عملية وحالة... تضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول قومية مختلفة».[١٨]

وقد حدد بالاسا خمس مراحل للتكامل أو الاندماج الاقتصادي، تشمل: إقامة منطقة التجارة الحرة التي تلغى فيها التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء، الاتحاد الجمركي الذي يضمن إزالة جميع الرسوم الجمركية والقيود الكمية على الدول الأعضاء، والسوق المشتركة التي تتيح انتقال عناصر الإنتاج داخل السوق، والاتحاد الاقتصادي الذي يقوم بتنسيق التشريعات والقوانين بين الدول الأعضاء، والاندماج الاقتصادي الذي يضمن توحيد جميع السياسات النقدية والمالية والاجتماعية بوجود سلطة عليا لاتخاذ القرارات، تمهد لإقامة دولة

(١٨) إكرام عبدالرحيم،(٢٠٠٢م)، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي: العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص ٤٣.

مركزية، وموحدة في بعض حالات التكامل.[١٩] فالتكامل في مفهومه الحديث هو «عملية سياسية–اقتصادية–اجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة لخلق مصالح اقتصادية متبادلة».[٢٠]

ويختلف كذلك مفهوم التكامل عن التعاون الإقليمي؛ ففي حين يقدم التعاون الأفعال التي تهدف إلى التقليل من التميز؛ فإن التكامل يشتمل على الأساليب والطرق والآليات التي تضمن القضاء على ذلك التميز. فعلى سبيل المثال، قد يشتمل التعاون على الاتفاقات الدولية الخاصة بالتعاون الاقتصادي، في حين يقر التكامل إلغاء الرسوم الجمركية وإقامة سوق حرة وغيرها من آليات تسرع في إلغاء التميز.

وقد ظهر مفهوم «الإقليمية» ليأخذ موقفاً وسطاً بين التعاون الدولي أو العالمي من ناحية، والتعاون الثنائي من ناحية أخرى، فالتكتلات الإقليمية قد تظهر بدافع الارتباط الإقليمي والروابط الإنسانية، وقد تفتقد لهذه الروابط؛ إلا أنها تتلاقى بمصالحها الاقتصادية، وهو ما يعرف بالمجالات الاقتصادية الكبرى.[٢١]

ومن الجدير بالذكر أن التجارب الإقليمية ظهرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؛ فإلى جانب الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد، ظهرت منظمة جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، والسوق الأوروبية المشتركة، إلا أن معظم تلك التجارب ظهرت بدوافع سياسية وأمنية. أما مفهوم الإقليمية بصورته المعاصرة، فقد جاء ظهوره بالتزامن مع ما يعرف بالعالمية أو العولمة، التي يقصد بها «التوسع المتزايد المطرد في تدويل الإنتاج من قبل الشركات المتعددة الجنسيات... بالتوازي مع الثورة المستمرة في الاتصالات والمعلومات التي حدت بالبعض إلى تصور أن العالم قد تحول بالفعل إلى قرية كونية صغيرة».[٢٢]

(19) Bela Balassa. (1961), *The Theory of Economic Integration*, Homewood, Illinois: Richard D. Irwin, Inc.

(٢٠) إكرام عبدالرحيم،(٢٠٠٢م)، مصدر سابق.

(٢١) إكرام عبدالرحيم،(٢٠٠٢م)، مصدر سابق، ص ص ٤١–٤٦.

(٢٢) أسامة المجدوب، (٢٠٠١م)، العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، ط٢، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،ص ٣٦.

ومنذ مطلع التسعينيات اتبعت أوروبا الحمائية إزاء سياساتها الزراعية الموحدة، والاتجاه نحو الداخل؛ مما مهد لقيام معاهدة ماسترخت في عام ١٩٩٢م، كما أخذت موقفاً متشدداً في مفاوضات جولة أوروجواي في إطار الجات (التعرفة الجمركية)؛ وسعت اليابان كذلك إلى إغلاق السوق اليابانية في وجه المنتجات الأمريكية؛ مما دفع الإدارة الأمريكية لتبني الإقليمية، والسعي إلى إقامة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) التي ضمت المكسيك في عام ١٩٩٤م. وقد كانت تلك الاتجاهات هي الانطلاقة لظهور كيانات اقتصادية جديدة في العديد من التجمعات الإقليمية الدولية.

ولم تختلف التجربة العربية من حيث ظروف النشأة والمتغيرات الدولية عن سابقاتها من تجارب إقليمية أخرى. فقد ظهرت جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥م، بعد الحرب العالمية الثانية، ضمن التجارب الدولية المبكرة في قيام المنظومات الإقليمية بدوافع سياسية وأمنية. وتجدد الاهتمام بضرورة تفعيل دور الجامعة العربية على إثر تبني مفهوم «النظام الإقليمي العربي»؛ بحيث تؤدي الجامعة دوراً محورياً في لم الشتات العربي في مواجهة مشروع الشرق الأوسط الذي بشرت به الدوائر الغربية كبديل عن الهوية العربية، بحيث تضمن دخول إسرائيل وتركيا ضمن هذه المنظومة.[٢٣] وبفعل الدوافع القومية والسياسية، لم تكن تجارب التكامل ضمن النظام الإقليمي العربي محل ترحيب في بداية الأمر؛ فقد حامت الظنون والريبة حول مشروع البناء المغاربي، واتهامه «بتوهين الرابطة القومية والاعتصام بالخصوصيات القطرية، واليأس من نجاح المشروع العربي الشامل. وتتعلق مثل هذه الريبة بمجلس التعاون الخليجي».[٢٤]، وتغيرت تلك النظرة بفعل الدبلوماسية الهادئة التي انتهجها دول المجلس في طمأنة الشركاء العرب بأن مجلس التعاون

(٢٣) جميل مطر وعلي الدين هلال، (١٩٧٩م)، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط١،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ص ٧-٩.

(٢٤) مصطفى الفيلالي، (١٩٨٩م)، مصدر سابق، ص ١٥٥.

الخليجي لم يأتِ كبديل للنظام العربي الإقليمي، بل جاء امتداداً لتلك المنظومة العربية. كما أن قيام كلا المجلسين جاء ضمن المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية الذي ينص على أن «لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه الميثاق أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء؛ لتحقيق هذه الأغراض». كما نص النظام الأساسي على أن قيام المجلس جاء انسجاماً مع ميثاق الجامعة العربية.[٢٥]

وقد فرضت المتغيرات الدولية –من ظهور قوى العولمة والتكتلات الدولية– أهمية تفعيل مثل هذه التكتلات العربية، ولاسيما أن الكثير من هذه التكتلات الدولية كالاتحاد الأوروبي يرفض التعامل الثنائي مع الدول، ويصر على التعامل الجماعي مع غيره من تجمعات دولية. وتسهم مثل هذه التكتلات في خلق سياسة عربية إقليمية موحدة إزاء مختلف المشاريع التي تطرحها الدوائر الغربية، فكما جاء النظام الإقليمي العربي لمجابهة المشروع الشرق أوسطي، جاء تفعيل هذه التكتلات لرسم سياسة موحدة قادرة على التعامل بندية مع المبادرات الغربية الجديدة، ولاسيما المشروع المتوسطي والشرق أوسطي الجديد، وغيرهما من مبادرات مستقبلية.

ثانياً– مقارنة بين تجارب التكامل الإقليمي في الخليج والمغرب :

يعرف النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على أن المجلس هو: «منظمة سياسية اقتصادية اجتماعية إقليمية، تشكل تنظيماً تعاونياً بين دول الخليج العربية في مختلف المجالات؛ لمواجهة التحديات التي فرضتها الظروف المحيطة بالمنطقة». وقد كان للمصالح العامة والسمات المشتركة لدول الخليج العربية دور مهم في تفعيل فكرة التعاون الخليجي، وهي تشمل تشابه البيئة الجغرافية، والهوية العربية والإسلامية، والأنظمة السياسية والبيئة الاجتماعية والاقتصادية، والاحتياجات الأمنية.

(٢٥) يحيى حلمي رجب، (١٩٩٧م)، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، الجزء الأول، ط١، مكتبة العلم والإيمان، القاهرة، ص ص ٢٤٩–٢٥٠

و تنص المادة الخامسة من النظام الأساسي للمجلس على أن يتكون مجلس التعاون من الدول الست التي اشتركت في اجتماع وزراء الخارجية في الرياض بتاريخ ٤ فبراير ١٩٨١م، وهي: دولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت. ومن ثم، فإن مجلس التعاون الخليجي هو تنظيم إقليمي محدد العضوية؛ مما يعني أن عضوية المجلس مغلقة ومقتصرة على الدول الست آنفة الذكر. وتقوم عضوية المجلس على مبدأ احترام السيادة والمساواة القانونية بين الدول الأعضاء؛ حيث إن لكل دولة عضو صوتاً واحداً مهما كانت مساحتها أو كثافتها السكانية، أو ثرواتها الاقتصادية.(٢٦)

وفي ١٧ فبراير ١٩٨٩م تم التوقيع على معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي بمدينة مراكش بالمغرب، وهو منظمة سياسية إقليمية، تضم في عضويتها الدول الخمس: (تونس، الجزائر، ليبيا، مراكش، موريتانيا)، وتنص وثيقة الميلاد على أن هذا الاتحاد يهدف إلى تقوية أواصر الدول الأعضاء، وتحقيق سلام ورفاهية مجتمعاتها، والعمل التدريجي على فتح الحدود وتحقيق حرية تنقل الأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها، والتنسيق الأمني، وانتهاج سياسة مشتركة على المستوى الدولي والاقتصادي والثقافي. (٢٧)

أ- تنسيق السياسات الخارجية المشتركة :

تتباين التجربتان المغاربية والخليجية تبايناً واضحاً في تنسيق السياسات الخارجية المشتركة، فقد تتبنى دول الخليج موقفاً موحداً في الكثير من سياساتها الخارجية، في حين تفتقر التجربة المغاربية إلى هذا التنسيق؛ حيث تعتمد – إلى حد كبير– على علاقاتها الثنائية مع غيرها من الدول أو التكتلات الإقليمية الأخرى.

(٢٦) النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٨١م، الرياض.

(٢٧) مصطفى الفيلالي، (١٩٩٠م)، «آفاق اتحاد المغرب العربي» المستقبل العربي، بيروت، عدد ١٣٢ ، ص ص ٤١-٦٣.

فمنذ إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام ١٩٨١م تمكنت دول المجلس من تبني الكثير من القضايا المشتركة. وقد أثمر ذلك التفاعل توقيع عدد من الاتفاقيات والمواثيق؛ كالاتفاقية الاقتصادية والأمنية والمرورية، واتفاقية مكافحة التطرف والإرهاب.[٢٨] وتمكن المجلس من فتح حوارات للتعاون مع العديد من التكتلات الاقتصادية؛ كالاتحاد الأوروبي، وآسيان، ودول الميركسور، والصين والهند واليابان وتركيا وباكستان وسنغافورا ونيوزيلندا وأستراليا. كما نجح في تبني الكثير من السياسات الموحدة، ولاسيما برنامج الاستخدام السلمي للطاقة النووية، والاتحاد الجمركي، والسوق الخليجية المشتركة، والعملة الموحدة، والتنقل بالبطاقة المدنية.

كما جاءت ولادة المجلس على إثر جهود دبلوماسية نشطة اشتركت فيها الدول الأعضاء. بل إن إطلاق التسمية حمل الكثير من الدلالات على نضج المشروع الخليجي، فالدول الخليجية ابتعدت عن جدلية ما إذا كان الخليج فارسياً أم عربياً، وارتضت حلاً وسطاً، وهو مجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما أن الاستعاضة "بالتعاون" بدلاً من "الاتحاد أو الوحدة" دليل على الواقعية السياسية، إلا أنها أدرجت الوحدة ضمن أهدافها وأدبياتها التي نصت عليها الاتفاقية، فقد أرادت الدول الخليجية تأكيد أن مرجعيتها تقع في إطار فلسفة الوحدة العربية، وأنها لا تسعى إلى إحداث المزيد من الانقسام في الصف العربي[٢٩]، وقد حرصت الدول الخليجية على إبراز ذلك الموقف في العديد من الإجراءات والتصريحات الرسمية، وسارعت دول المجلس بعد إعلان قيامه إلى بعث نص الميثاق للسفارات العربية في الرياض، مؤكدة أن قيام المجلس إنما

(٢٨) فاطمة أحمد السلطان، (٢٠٠٠م)، تقرير «مجلس التعاون الخليجي وتجربة التكامل الاقتصادي»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد٩٧، السنة ٢٦، ص ص ٢١٣-٢١٥.

(٢٩) مقابلة شخصية مع عبد الرحمن العطية-الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، (٢٠٠٩م)، الكويت.

هو خطوة نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة، في إطار المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية. وفي اجتماع مع سفراء الأردن وتونس والسودان والعراق واليمن في السادس من فبراير ١٩٨١م، أكد عبد الرحمن المنصوري وكيل وزارة الخارجية السعودي أن قيام المجلس لا يسعى إلى إقامة تكتل سياسي أو عسكري، بل من أجل تنسيق أوجه التعاون القائمة بين دول الخليج وتطويرها. وصرح الشيخ صباح الأحمد الصباح نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية آنذاك أن قيام المجلس ما هو إلا ركن من بناء الأمة العربية، وأكد عبدالعزيز حسين وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الكويتي أن مجلس التعاون الخليجي لا يشكل كياناً منفصلاً، ولا يتعارض والأهداف السامية للجامعة، ولكنه منظمة إقليمية تساند عمل جامعة الدول العربية.[٣٠]

وعلى عكس شعبية التجربة الخليجية، فقد عانت التجربة المغاربية التشكيك من قبل النخب في جدوى إقامة الاتحاد المغاربي. ومرت التجربة المغاربية الوحدوية بعدة محاولات متفرقة – وليس بجهود متصلة كما هو الحال مع التجربة الخليجية – انتهت بإعلان الاتحاد المغاربي عام ١٩٨٩م. فالتجربة المغاربية شهدت عدة تجارب سابقة، بما فيها مؤتمر المغرب العربي في القاهرة (١٩٤٧م)، مؤتمر طنجة (١٩٥٨م)، المجلس الاستشاري المغاربي(١٩٦٤م)، اتفاقية الإخاء والوفاق(١٩٨٣م)، اتحاد الدول العربي الإفريقي (١٩٨٤م). وعلى المستوى الإقليمي، اتسم إعلان قيام الاتحاد المغاربي بنوع من التسرع المصحوب بالعاطفة، فقد كانت التطلعات عالية بدليل استخدام مصطلح "الاتحاد" الذي تجنبه قادة مجلس التعاون، كما انتقلت العلاقات المغاربية– الجزائرية من شدة الخصومة إلى قمة التصالح. وأتى الإعلان كذلك بعد يوم واحد من قيام مجلس التعاون العربي في ١٦ فبراير ١٩٨٩م بقيادة العراق والأردن ومصر واليمن، وهو تجمع لم يكتب له النجاح على إثر الغزو العراقي لدولة الكويت؛ حيث انسحبت مصر منه رسمياً في ١٩٩٤م.

(٣٠) عبدالجليل زيد مرهون، (١٩٩٧ م)، مصدر سابق، ص ص ١١٢–١١٣.

ب- تحقيق الأمن الجماعي للدول الأعضاء :

يناط بالمنظمات الإقليمية السعي لتحقيق الأمن الجماعي في وجه التهديدات الإقليمية والدولية التي تتعرض لها للدول الأعضاء.

• التجربة المغاربية :

أدى الهاجس الأمني دوراً مُهماً في إقامة المنظومة المغاربية من أجل حماية الأنظمة السياسية، وضمان إيقاف الحملات الإعلامية المضادة، وعدم استقبال معارضة النظام في البلد المجاور. وقد أدت الأحداث المضطربة داخل الجزائر في عام ١٩٨٨م إلى تقارب جزائري-مغربي. كما أسهم اجتماع الملك الحسن الثاني مع قياديي جبهة البوليساريو للمرة الأولى في مراكش في التمهيد لانعقاد المؤتمر التأسيسي لقيام الاتحاد المغاربي في ١٩٨٩م.(٣١)

وعلى الرغم من تعثر تجربة اتحاد المغرب العربي بسبب الخلافات السياسية، فإن الدول المغاربية تبدي بين الحين والآخر خطوات عدة من أجل إعادة تفعيل العمل بالاتحاد، ولاسيما في ظل التنافس الاقتصادي والتحديات الأمنية الجديدة، كالهجرة الإفريقية إلى أوروبا، والقرصنة والإرهاب والتطرف. فبعد فشل البديل العربي، سعت دول المغرب إلى الدخول في مشاريع إقليمية أخرى، بما فيها المشاريع الشرق أوسطية، واتحاد دول الصحراء والساحل، التي انتهت إلى نتائج غير ملموسة.

وفي مايو٢٠٠٣م تعرض المغرب لهجمات انتحارية راح ضحيتها ٤٥ شخصاً. وبعد تنفيذ سلسلة من التفجيرات تحت مسمى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي"، بما فيها تفجيرات الجزائر التي سميت بـ "غزوة بدر المغرب العربي"، فقد أطلقت الإدارة الأمريكية مشروع "بان الساحل" الذي يفرض التعاون الأمني بين دول الاتحاد لمحاربة الجماعات المتطرفة، ولاسيما في الصحراء الغربية.(٣٢)

---

(٣١) خير الله خير الله، (٢٠٠٧م)، المغرب في عهد محمد السادس، ط١، دار الساقي، لندن، ص١٨١.

(٣٢) عبد الله التركماني، (٢٠٠٨م)، أي مستقبل للاتحاد المغاربي؟ مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، موجود على الرابط التالي http://www.dctcrs.org .

• التجربة الخليجية :

لقد كان اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية في سبتمبر ١٩٨٠م سبباً مباشراً في تفعيل فكرة التعاون الخليجي؛ لخلق منظومة أمنية مشتركة، بالإضافة إلى تراجع العمق الاستراتيجي العربي وزيادة الضغوطات الدولية التي هددت الأمن الجماعي لدول الخليج. فقد شهدت منطقة الخليج أوضاعاً أمنية مضطربة في تلك الفترة، بدءاً بقيام الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩م، والدعوة إلى تصديرها لدول الجوار. ومن نتاج قيام هذه الثورة ظهور أيديولوجية المد الديني بشقيه الشيعي والسني في المنطقة. وعاشت إيران كذلك أزمة الرهائن الأمريكية، والحصار الاقتصادي، ومن ثم نشوب الحرب العراقية – الإيرانية عام ١٩٨١م؛ مما كان سبباً مباشراً وراء عدد من الأحداث الإرهابية في منطقة الخليج. وقد دامت تلك الحرب ما يقارب ثمانية أعوام، حتى صدر قرار مجلس الأمن رقم (٥٩٨) في عام ١٩٨٨م ،القاضي بوقف إطلاق النار بين الطرفين.[٣٣]

سعت الدول الخليجية كذلك إلى الحفاظ على الأمن الجماعي بعد تصدع الموقف العربي على إثر تغييب دور مصر الفاعل في المنظومة العربية، بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد، وزيارة الرئيس المصري الراحل أنور السادات إلى إسرائيل، مما نتج عنه تعليق عضوية مصر في الجامعة العربية، ونقل مقر الجامعة من القاهرة إلى تونس. وجاء ذلك تعبيراً عن مواقف بعض الدول العربية الرافضة لاتفاقية السلام ثنائية الجانب. وقد زاد من ذلك التصدع انقسام العرب حول قضايا أمنية مهمة، ولاسيما الحرب الأهلية اللبنانية، ومشكلة الصحراء الغربية، والحرب العراقية ـ الإيرانية.

وشهدت منطقة الخليج كذلك حالة من التنافس الاستراتيجي، ومن ثم الصراع على موارد الطاقة، لما تحتويه من ثروات تمثل أكثر من نصف الطاقة

(٣٣) السيد عبدالمنعم المراكبي، (١٩٩٨م)، دول مجلس التعاون الخليجي: الفجوة ما بين إمكاناتها الاقتصادية وقدراتها السياسية، وأثر ذلك على الأمن القومي العربي، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص ص ٩٣-١٢٢.

العالمية من البترول والغاز الطبيعي ومشتقاته. فقد تعاقب عليها كل من البرتغاليين والهولنديين والفرنسيين والبريطانيين، الذين تراجعوا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لتحل محلهم الولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك أصبحت المنطقة ضمن دائرة الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي إبَّان الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. وقد ازداد نفوذ الاتحاد السوفيتي بعد اقترابه من منطقة القرن الإفريقي وغزوه لأفغانستان في عام ١٩٧٩م. ودخلت مؤخراً قوى دولية كالصين والهند واليابان وغيرها بوابة المنافسة على بترول الخليج ونفطه.

وقد أصبح النفط مسبباً رئيسياً في تدخل القوى الأجنبية في منطقة الخليج؛ لضمان تدفقه إلى الأسواق الخارجية، فخلال حرب ١٩٧٣م أعلنت دول الخليج منعها تصدير النفط لاستخدامه كسلاح سياسي من أجل حشد التأييد الدولي في مواجهة إسرائيل، وأدى ذلك لارتفاع أسعاره وردود أفعال حادة من الغرب، فقد صرح وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر في عام ١٩٧٤م بأن "الولايات المتحدة الأمريكية ـ وحفاظاً على مصالحها ـ ترى أنه إذا ما هددت تلك المصالح في الخليج، فإنها ستستخدم القوة لضمان تدفق النفط". وفي عام ١٩٨٠م سارعت الولايات المتحدة الأمريكية لإنشاء قوة التدخل السريع لحماية منابع البترول وضمان تدفقه، وتم اعتبار تهديد قوة أجنبية أو سيطرتها على الخليج بمنزلة الاعتداء على المصالح الحيوية الأمريكية، مما يحتم استخدام القوة العسكرية لمواجهته.[٣٤]

ج-تسوية المنازعات بالطرق السلمية :

على الرغم من التجارب المغاربية والخليجية في قيام منظومة إقليمية أمنية، فإن أياً منهما لم تتمكن من تحقيق الأمن الجماعي للدول الأعضاء، وذلك

(٣٤) علي بن حسين القرني، (١٩٩٧م)، مصدر سابق، ص ٣٤.

بفعل اعتماد كل دولة على إمكاناتها الذاتية ولاسيما الدول المغاربية. أما دول الخليج فهي تعاني محدودية العنصر البشري واعتمادها على القوى الأجنبية، والاتفاقات الثنائية في الحفاظ على أمن المنطقة. ولم يتمكن المجلس من أن يؤدي دور المنظمات السياسية والأمنية في توفير أمن الإقليم وسلامته؛ فعلى سبيل المثال منظمة حلف الشمال الأطلسي– وهي منظمة سياسية أمنية مزودة بأذرع عسكرية – تمكنت – إلى حد كبير– من الدفاع عن مصالح أعضائها داخل القارة الأوروبية وخارجها، ومجابهة الكثير من التحديات، بما فيها احتواء القوة الروسية المتنامية، والمشاركة في عدد من العمليات العسكرية في كل من كوسوفو وأفغانستان ودارفور، وإطلاق برامج شراكة مع مختلف الدول الحليفة لمنطقة شمال الأطلسي.

إلا أن التجربة الخليجية في تحقيق الأمن الجماعي تمتاز بتبني مواقف وسياسات أمنية شبه موحدة في كيفية التعاطي مع التحديات الأمنية الأخيرة بما فيها الإرهاب والتطرف والقرصنة، والملف الإيراني النووي، واحتلال الجزر الإماراتية، وحالة عدم الاستقرار الداخلي لعدد من دول المنطقة ولاسيما العراق. وقد أدى ذلك إلى تعدد أشكال التعاون الأمني الخليجي؛ لتشمل الرغبة في تصنيع السلاح الخليجي، التوقيع على الاتفاقية الأمنية المشتركة[٣٥]، وإقرار

(٣٥) طرحت فكرة الاتفاقية الأمنية في ٢٢ فبراير ١٩٨٢م في اجتماع وزراء الداخلية في الرياض، وكانت البحرين أولى الدول الموقعة على اتفاقية أمنية ثنائية مع السعودية، بعد أن اتهمت إيران بالتدخل في شؤونها الداخلية عبر تشجيع محاولات انقلابية في البحرين. وحذت الإمارات وعمان حذو البحرين؛ مما مهد لطرح مشروع الاتفاقية الأمنية المشتركة التي تمت المصادقة عليها في المنامة في ١٩٩٤م؛ حيث بارك المجلس الأعلى الاتفاقية، حاثاً بقية الدول على التوقيع عليها. وكانت الكويت أولى الدول التي شجعت على الانضمام لهذه الاتفاقية إلا أنها لم تصادق عليها؛ إذ تحفظت على المادة (١٢) من الاتفاقية التي تجيز لدوريات المطاردة التابعة لأي دولة عضو اجتياز حدود الدولة المجاورة مسافة لا تزيد على ١٣ ميلاً لإلقاء القبض على المجرمين؛ لتعارضها مع الدستور الكويتي. (عبدالجليل زيد مرهون، (١٩٩٧م)، مصدر سابق، ص ص ١٢٥ ـ ١٢٧).

اتفاقية الدفاع المشترك لدول مجلس التعاون، وإقرار الاتفاقيات الخاصة لمحاربة التطرف والإرهاب.[٣٦]

كما حاول المجلس صياغة هوية أمنية للمنظمة من خلال توحيد السياسات، ورصد إنجازاته العسكرية والأمنية (بما فيها إنشاء قوة درع الجزيرة كقوة موحدة للتدخل السريع في عام ١٩٨٤م، وربط مراكز القوات المسلحة بالاتصالات مباشرة، ودراسة إمكانية اقتناء قمر صناعي عسكري خليجي، وتوحيد المناهج العسكرية).

وقد انعكس ذلك على قدرة دول الخليج على تسوية العديد من نزاعاتها بالطرق السلمية ولاسيما في تحييد الخلافات السياسية الثنائية، والسعي لحل الخلافات الحدودية عبر القنوات الدبلوماسية، إلا أن هناك بعض القضايا التي تركت للمنظمات والمجتمع الدولي كالجزر الإماراتية المحتلة والخلاف القطري-البحريني على جزيرة حوار.

أما على الصعيد المغاربي،فلا تزال تواجه دول اتحاد المغرب العديد من التحديات الأمنية والسياسية، حيث فشلت دول المغرب في تجاوز الخلافات الثنائية من أجل مواجهة تلك التحديات. وتشمل تلك القضايا الأمنية كلاً من استقرار الأنظمة السياسية والهجرة غير المشروعة، والتطرف والإرهاب، كما أن الخلافات المغربية-الجزائرية تعتبر العائق السياسي الأبرز في التعاون الإقليمي. وترتبط

(٣٦) أقرت قمة الدوحة في عام ١٩٨٣م ضرورة تصنيع السلاح الخليجي بهدف الاستقلالية في تسليح الجيوش، والمساهمة في تكامل وتنسيق التدريب الخليجي، إلا أنها لم تترجم على أرض الواقع. ونصت اتفاقية الدفاع المشترك على إنشاء مجلس دفاع مشترك، يضم وزراء الدفاع بالدول الأعضاء، ولجنة عسكرية عليا تضم رؤساء الأركان، وتنبثق عنها عدة لجان متخصصة بمختلف مجالات التعاون العسكري. وأقرت الاستراتيجية الأمنية الشاملة في الاجتماع الاستثنائي الثاني لوزراء الداخلية، الذي عقد في مسقط بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٨٧م، وصادق عليها المجلس الأعلى في دورته الثامنة في الرياض. تشكل الاتفاقية إطاراً عاماً للتعاون الأمني بين الدول الأعضاء. (علي بن حسين القرني،(١٩٩٧م)، مصدر سابق، ص ص ١٣١. ١٣٣).

تلك الخلافات بالعديد من القضايا الأمنية الأخرى التي تشمل قضية الإسلاميين وإغلاق الحدود، والخلاف حول قضية الصحراء الغربية. ومن الجدير بالذكر أن القضايا الثلاث تعتبر متداخلة إلى حد كبير، ولاسيما قضية الإسلاميين، التي تعتبر ذات ارتباط مباشر بقضية إغلاق الحدود، وكذلك في نزاع البلدين حول الصحراء الغربية.

وتبنت المغرب سياسة مماثلة مع الجزائر في علاقتها مع الجماعات الإسلامية الساعية للسلطة في الجزائر. فكما سعت الجزائر لدعم جبهة البوليساريو ضد المغرب في الصحراء الغربية، تبنت المغرب سياسة التقارب مع الإسلاميين الجزائريين؛ حيث ترى في وصولهم للسلطة في الجزائر حلاً لمشكلة الصحراء لصالح المغرب؛ كون الجماعات الإسلامية مناهضة للتوجهات الماركسية لجبهة البوليساريو. وفي عام ١٩٩١م استقبل الحسن الثاني زعيم الجبهة الإسلامية للإنقاذ عباس مدني. وارتبطت قضية الإسلاميين بالإشكالية الخاصة بغلق الحدود بين البلدين. وفي صيف ١٩٩٤ تعرض المغرب لحادث اعتداء فندق "أطلس آسني" بمراكش الذي راح ضحيته عدد من السياح الإسبان، وقد تبين أنه من قبل مخربين فرنسيين من أصول جزائرية ومغربية.

وعلى الرغم من أن التحقيقات المغربية والفرنسية أثبتت – فيما بعد – عدم تورط الأمن الجزائري في الحادث، فإن المغرب أكد عكس ذلك، كما أنه فرض في العام نفسه تأشيرات على الرعايا الجزائريين والأجانب من أصل جزائري. وطبقت الجزائر مبدأ المعاملة بالمثل، إلا أنها اقتصرت على رعايا المغرب دون الأجانب من أصل مغربي، وتم إغلاق الحدود مع المغرب في ٢٧ أغسطس ١٩٩٤م. وظلت قضية إغلاق الحدود إحدى أبرز القضايا العالقة بين الجانبين، حتى هذه الساعة، فالجزائر تؤكد أن فتح الحدود يضر بمصالحها؛ كونها هدفاً سهلاً لتهريب الأفراد والأسلحة والمخدرات والجماعات الإرهابية. كما أن الميزان التجاري يميل لصالح المغرب، وذلك حينما فتحت الحدود بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٤ تحولت الجزائر إلى محطة لتهريب سلع اقتنتها الجزائر بالعملة الصعبة نحو المغرب.

ويتبنى كلا البلدين وجهة نظر مختلفة إزاء ملف الصحراء الغربية؛ ففي حين تصر البوليساريو والجزائر على تطبيق قرارات الأمم المتحدة، ترى المغرب أن الصحراء الغربية هي إشكالية ثنائية، لابد أن تحل بين المغرب والجزائر عبر توقف الجزائر عن دعمها لجبهة البوليساريو. كما رفضت المغرب مقترح التقسيم؛ حيث الإصرار على سيادة المغرب الكاملة على الإقليم. وطلبت الجزائر من المغرب التوقف عن دعم الجماعات الإسلامية المسلحة، وفي عام ١٩٩٣م طالبت بتسليم القائد السابق للجماعة الإسلامية المسلحة محمد العيايدة. وحاول المغرب المساومة للحصول على تنازلات فيما يخص الصحراء الغربية.(٣٧)

ومن الجدير بالذكر أن نزاع الصحراء الغربية أثر بشكل مباشر على الاستقرار الداخلي لكلا البلدين. فقد تكلفت الجزائر والمغرب مبالغ ضخمة، سواء في دعم المشاريع المدنية والجيوش النظامية وغيرها من الجماعات المسلحة المناهضة لكلا البلدين. كما أن سعي المغرب لاستمالة الصحراويين عبر إقامة العديد من المشاريع في الجزء المغربي في الإقليم، أثار حفيظة سكان الجنوب المغاربة الذين رأوا في ذلك تجاهلاً من الدولة للاعتناء بمناطقهم الجنوبية. كما أن تصاعد الإنفاق العسكري في تجهيز الجيوش النظامية في كلا البلدين يسهم في انعدام الثقة بين الطرفين. ففي ٢١ مايو ٢٠٠٩م نشرت "ماروك إيبدو" – مجلة أسبوعية مغربية ناطقة بالفرنسية– مقالاً على صدر الغلاف بعنوان "استعداد الجزائر والمغرب للحرب"، في إشارة واضحة إلى سباق التسلح بين الطرفين.(٣٨)

د– التعاون الاقتصادي :

يعتبر التكامل الاقتصادي الإقليمي أحد أبرز الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدول الخليجية في إطار مجلس التعاون؛ فمنذ السبعينيات حتى الآن تسعى دول الخليج إلى إقامة العديد من المشاريع الثنائية والمشتركة، ومنها –على

(٣٧) خير الله خير الله، (٢٠٠٧م)، مصدر سابق، ص ص ١٧٩–٢٠٠.

(٣٨) جريدة النهار، (٢٠٠٩م)، «الجارتان اللدودتان تدخلان سباق تسلح تربطه شعرة ضبط النفس»، الكويت، عدد ٠٦٥٣ ، ص٢٠.

سبيل المثال- إنشاء منظمة الخليج للاستشارات الصناعية خلال اجتماع الدوحة في فبراير ١٩٧٦م من قبل وزراء الصناعة لدول الخليج العربية. كما تم تأسيس الشركة البحرينية ـ الكويتية لصناعة البتروكيماويات في عام ١٩٧٩م برأسمال قدره (٥٦) مليون دينار بحريني، موزع بين شركة نفط البحرين الوطنية، وشركة صناعات الكيماويات البترولية الكويتية.[٣٩]

وقد تمكنت الدول الخليجية مؤخراً من تدشين الاتحاد الجمركي الموحد، والسوق الخليجية المشتركة، والبدء في تدشين العملة الخليجية الموحدة، والربط الكهربائي. وعلى الرغم من النجاح في تجربة التكامل الاقتصادي الخليجي مقارنة بالتجربة المغاربية، فإن كلتا التجربتين لا تزال تواجه جملة من التحديات.

• التجربة المغاربية:

اتسم الميثاق المغاربي بعمومية الأهداف الاقتصادية؛ فقد نصت المادة الثانية على «نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين، والعمل تدريجياً على تحقيق حرية تنقل الأشخاص، وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بينها». أما المادة الثالثة فقد نصت على «تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء... وإنشاء مشروعات مشتركة، وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد».[٤٠] لكن الدول الأعضاء ترفض التخلي عن أية مظاهر سيادية لصالح المنظمة فوق القومية، بل إن إنشاء الاتحاد جاء من أجل تعزيز المزيد من المظاهر السيادية التقليدية للدول الأعضاء. ولا تزال الحدود الجزائرية- المغربية مغلقة، كما سعت ليبيا إلى فرض تأشيرة على رعايا الاتحاد في عام ٢٠٠٧م.

وتعاني الاقتصاديات المغاربية جملة من المعوقات، بما فيها غياب التنوع في مصادر الدخل، واختلاف الأنظمة الاقتصادية والتبعية الأوروبية. إن غياب

(٣٩) عبدالجليل زيد مرهون، (١٩٩٧م)، مصدر سابق.

(٤٠) وثيقة ميلاد اتحاد المغرب العربي، (١٩٨٩م)، مراكش - المغرب.

التنوع في مصادر الدخل لا يسمح بتطوير المبادلات البينية، فدول الاتحاد تعتمد على المواد الأولية بنسبة تفوق ٩٠٪ من الصادرات، بما فيها صادرات النسيج في المغرب، وصادرات المحروقات بالنسبة للجزائر وليبيا والمعادن (الفوسفات أساساً)، مما يجعلها تحت رحمة الضغوط الأجنبية وتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية. يضاف إلى ذلك اختلاف طبيعة الأنظمة الاقتصادية في السابق؛ حيث إن انفتاح السوق في المغرب وتونس، والاقتصاد المركزي في الجزائر وليبيا، أسهم في تقليل فرص التكامل الاقتصادي الذي يتطلب انفتاح الأسواق، وسهولة حركة السلع والأفراد. بل إن انفتاح السوق ـ فيما بعد ـ في كل من الجزائر وليبيا أسهم في المزيد من التنافس البيني للحصول على المزيد من المساعدات الأجنبية والأوروبية.

ويشكل التعاون في مجال القطاع الزراعي فرصة لإعادة الأمل بالتعاون الإقليمي، وتقليص التبعية الغذائية للخارج، إلا أن غياب الإرادة السياسية حال دون تحقيق نتائج ملموسة في ذلك الاتجاه. فقد تمكنت تونس والمغرب وموريتانيا من تحقيق معدلات معقولة من الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية، التي تشكل استثناء عن بقية الدول العربية التي تستورد أكثر مما تصدر من الغذاء. فالجزائر يعد أول مستورد للقمح العالمي، ويقدر عجزه الغذائي بما يقرب من ٨٠٪؛ مما يعني إمكانية التجارة البينية في مجال الغذاء مع بقية جيرانه.[٤١] وتعاني المنطقة كذلك البطالة، مما يفرض المزيد من الضغوط على الحكومات لتوفير فرص عمل تتزايد باطراد.

وعلى الرغم من تحرير التجارة العالمية، فلا تزال الاقتصاديات المغاربية تعاني الاستقطاب الجغرافي؛ كونها اقتصاديات تبادلية مبنية على الاستيراد والتصدير؛ مما يجعلها تعيش التبعية الاقتصادية. ويستحوذ الاتحاد الأوروبي على نحو ٧٠٪ من المبادلات التجارية لدول المغرب العربي الذي لا يمثل إلا نحو

(٤١) عبدالنور بن عنتر، (٢٠٠٤م)، الاتحاد المغاربي.. بين الافتراض والواقع، الجزيرة نت، موجود على الرابط التالي http://www.aljazeera.net

٢٪ من المبادلات الأوروبية مع العالم. تلك التبعية مكنت الاتحاد الأوروبي من استخدامها لأغراض سياسية؛ ففي عام ١٩٩٦م سعت أوروبا إلى فرض حظر على الواردات السمكية الموريتانية، بدعوى عدم تطابقها للمعايير الأوروبية. وفي عام ١٩٩٥م خلال المفاوضات الأوروبية ـ المغربية المتعلقة بالخلاف حول الصيد، ضغطت أوروبا اقتصادياً على المغرب عبر تخفيض كمية الطماطم المغربية التي يسمح لها بدخول السوق الأوروبية.[٤٢] وبعد إنشاء اتحاد المغرب العربي، فإن نسبة التجارة البينية الرسمية المغاربية وصلت إلى ما يقارب ٣٪ من التجارة الخارجية المغاربية، في الوقت نفسه، فإن التجارة البينية غير المشروعة – بما فيها التهريب– تصل إلى ما يقارب ٤ إلى ٥ مليارات دولار. وهي تجارة أضرت بالاقتصاد الجزائري المدعوم، الذي شمل المواد الغذائية والمنتجات النفطية التي تباع بالعملة الصعبة في الأسواق التونسية والمغربية؛ مما أسهم في ندرتها في الجزائر. [٤٣]

• التجربة الخليجية:

أكدت المادة الرابعة من النظام الأساسي للمجلس أهمية التنسيق في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول الأعضاء،[٤٤] كما أقر المجلس عدداً من الاتفاقيات الاقتصادية، بما في ذلك أهداف خطط التنمية الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية وسياساتها، السياسة الزراعية المشتركة، الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام ١٩٨٨م، التي عبرت من خلالها الدول الأعضاء عن رغبتها في

(٤٢) عبداللطيف الفيلالي، (٢٠٠٨م)، المغرب والعالم العربي، ط١، دار النشر المغربية، الدار البيضاء. ص ص ١٣٨–١٤٤.

(٤٣) عبدالنور بن عنتر، (٢٠٠٤م)، مصدر سابق.

(٤٤) نصت المادة الرابعة من النظام الأساسي للمجلس على أن يسعى المجلس إلى « دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية، وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها..»

الوصول إلى وحدة اقتصادية خليجية.[٤٥] وقد أدى طرح تلك المشروعات على الأجندة الاقتصادية إلى خلق عدد من الإشكاليات المتعلقة بالهوية الاقتصادية للمنظمة، التي تتجلى في العديد من النقاط الأساسية.

أولاً: تتسم أهداف المجلس الاقتصادية الموحدة بالعمومية والطموح البعيد عن الإمكانات الواقعية للدول الأعضاء؛ كونها تفتقر إلى الظروف المناخية والمحيط السياسي الذي يساعد على تحقيقها. كما أن الطبيعة المناخية الصحراوية لمنطقة الخليج تجعل من الصعب رسم سياسة طموحة إزاء الزراعة والثروات الحيوانية، أما في المجال الصناعي، فهو قطاع ناشئ عن ضيق الأسواق المحلية والاعتماد الرئيس على الاستيراد.

ثانياً: تعارض مفهوم التعاون الطوعي مع الوحدة الاقتصادية، حيث يرى المجلس أن مفهوم التعاون هو شكل من أشكال التعاون الدولي بين الدول كوحدات سيادية مستقلة، وهو تعاون ليس مفروضاً بل طوعي نابع من الإرادة الحرة والرغبة الجماعية المشتركة لدول المجلس. ومفهوم التعاون الطوعي يتعارض مع رؤية الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لطبيعة التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، الذي يفضي إلى الوحدة الاقتصادية التي تفرض التعاون القسري وليس الطوعي، والتنازل الجزئي أو الكلي عن الامتيازات السياسية لصالح أعضاء المنظمة فوق القومية؛ كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي.

ثالثاً: في محاولة للتوفيق بين مفهومي الوحدة والتعاون الاقتصادي، أكد العديد من الاقتصاديين أن ما تسعى دول الخليج إلى تحقيقه هو نظام أشبه بالتكامل الاقتصادي؛ كوسيلة لدمج الاقتصاديات الخليجية المتشابهة. إن تشابه

(٤٥) تهدف تلك الاتفاقية إلى تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، وكذلك التشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية المطبقة في الدول الأعضاء. وتسعى الاتفاقية كذلك إلى تشجيع انتقال الأموال والأفراد، التبادل التجاري، التعاون الفني، التنسيق الإنمائي والبترولي والصناعي والزراعي ودعم المشروعات المشتركة والتنسيق في مجالات النقل والمواصلات والاتصالات والإسكان والشؤون البلدية.

التركيبة الاقتصادية لدول الخليج والمعتمدة على النفط ومشتقاته، يؤكد أهمية خلق سوق تكاملية، تتعدد فيها المشروعات؛ من أجل تنويع القاعدة الإنتاجية، مع ضمان استمرار المنافسة الشريفة، وتكثيف الاعتماد المتبادل، وزيادة فرص العمل أمام الأعداد المتزايدة من المواطنين الذين يدخلون سوق العمل سنوياً.(٤٦) وتلزم اتفاقيات التكامل الاقتصادي الدول الأعضاء اتباع عدد من الأولويات والمعايير في علاقاتها البينية، ومع غيرها من التكتلات الاقتصادية والدولية، بما في ذلك إنشاء السوق المشتركة، أو التعرفة الجمركية، أو إقامة منطقة التجارة الحرة. أما اتفاقية التعاون فلا تلتزم بأطر معينة للتكامل، وتخضع لمدى توافر الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة التي تحدد شكل ذلك التعاون.(٤٧)

رابعاً: تواجه دول الخليج الكثير من الضغوطات الدولية لإقامة التكامل الاقتصادي، وذلك بفعل قوى العولمة، وظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية. وقد انصبت أهداف التكتلات الاقتصادية لتشجيع التجارة البينية والسياسية الحمائية مع غيرها من التكتلات، كما هو حاصل مع الاتحاد الأوروبي. وأظهر الاتحاد الأوروبي مؤخراً بعض الانفتاح مع اقتصاديات الدول النامية، بدعوى محاربة الإرهاب، وتشجيع التنمية للحد من الهجرة إلى أوروبا. وقد ساهمت تلك التكتلات في إضعاف القوة التفاوضية للدول المنفردة؛ مما فرض أهمية تفعيل خطط التكامل الاقتصادي لدى المجاميع الأخرى بما فيها الدول الخليجية.

خامساً: على الرغم من تأكيد القائمين على مجلس التعاون تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، فإن أداء المجلس ما زال متواضعاً في العديد

(٤٦) موجز إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قطاع الشؤون الاقتصادية http://www.gcc-sg.org.

(٤٧) يوسف الإبراهيم، (٢٠٠٣م)، «مستقبل مسيرة دول مجلس التعاون الخليجي: البعد الاقتصادي» قمة الكويت.. رؤى مستقبلية للتكامل، وكالة الأنباء الكويتية، الكويت، ص١٧.

من المجالات، بما فيها تنمية العنصر البشري، توحيد التشريعات والقوانين الخليجية، إصلاح السوق الخليجية، وتطوير البنية المالية، ربط الهياكل الإنتاجية والاهتمام بالمشروعات المشتركة.

وعلى الرغم من تطبيق السوق الخليجية المشتركة في بداية عام ٢٠٠٩م، التي كانت مقررة سلفاً في نهاية عام ٢٠٠٧م؛ حيث تم تأكيد حرية تنقل وسائل الإنتاج بين الدول الأعضاء، فإن مشروعي الاتحاد الجمركي والعملة الموحدة لا يزالان يعانيان جملة من الصعوبات. ومع دخول الاتحاد الجمركي حيز التنفيذ في بداية عام ٢٠٠٨م، وفقاً لما جاء في قمة الرياض، فإن الاتحاد واجه إشكالية التأجيل المرتبطة بمسألة اقتسام الإيرادات؛ فقد كان مقرراً أن يدخل الاتحاد الجمركي حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٣م، على أن يتم الانتهاء منه في نهاية عام ٢٠٠٥م، إلا أنه تقرر تأخيره حتى نهاية عام ٢٠٠٧م، ومن ثم التأجيل حتى ٢٠٠٨م. إلا أن الدول لم تتمكن من التغلب على إشكالية اقتسام الإيرادات الجمركية؛ حيث يتم فرض الرسوم على السلع الواردة عند نقطة الدخول الأولى لأحد الموانئ الخليجية؛ ومن المهم الأخذ في الاعتبار الوجهة النهائية للسلع وحجم الاستهلاك المحلي في توزيع الإيرادات الجمركية. ولا تزال التعرفة الجمركية المفروضة على الواردات متباينة بين الدول الخليجية، مما يتعارض ونص وثيقة «السياسة التجارية الموحدة» مع العالم الخارجي، التي تبناها المجلس الأعلى في قمة أبو ظبي لعام ٢٠٠٥م. وقد أخرت الدول الخليجية كذلك تطبيق الاتحاد النقدي، وإصدار العملة الموحدة حتى عام ٢٠١٠م؛ حيث انسحبت عمان من المشروع؛ وذلك لتخوفها من حدوث خسائر لاقتصادها في حال التزمت بنص تحديد الدين بنسبة ٦٠٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي. كما أن سعي عمان إلى إيجاد أكبر عدد من الفرص الوظيفية للمواطنين، قد يؤدي إلى ارتفاع مستويات الدين العام والتضخم.[٤٨] وانسحبت كذلك الإمارات

(٤٨) جاسم حسين، (٢٠٠٧م)، « التحديات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠٠٧ م»، المجلة الاقتصادية، عدد ٤٨٧٥، موجودة على الرابط التالي:
http://www.aleqtisadiah.com/article.php?do=show&id=4266

من مشروع العملة الموحدة على أثر الخلاف الإماراتي- السعودي على مقر البنك المركزي الخليجي، الذي حُسم لصالح السعودية، إلا أن تصريحات القادة تؤكد نجاح المشروع في المستقبل.

ثالثاً – محددات الأداء ومصادره لكلتا المنظمتين :

من خلال المقارنة السابقة في وظائف التنظيم الإقليمي ولاسيما في كل من تنسيق السياسات الخارجية المشتركة، وتحقيق الأمن الجماعي للدول الأعضاء وتسوية المنازعات بالطرق السلمية والتعاون الفني وبخاصة في التكامل الاقتصادي، فقد تبين نجاح التجربة الخليجية في تحقيق تلك الوظائف مقارنة بالتجربة المغاربية. وتعود أسباب تفوق التجربة الخليجية إلى محددات أداء التعامل الإقليمي ومصادره ولاسيما في كل من تشابه الأنظمة السياسية، ومدى تفاعل البيئة الإقليمية والدولية، والأطر القانونية والمؤسسية للتنظيم الإقليمي.

أ–تشابه الأنظمة السياسية :

تكمن مقومات نجاح التجربة الخليجية في عدة عوامل، أبرزها تشابه الأنظمة السياسية في الخليج ، الذي ساهم في تحييد الخلافات السياسية الثنائية وتفاعل النخب والشعوب الخليجية مع تجربة التكامل الإقليمية. وتتشابه الأنظمة السياسية الخليجية في كونها تقليدية عشائرية، تسعى للانفتاح السياسي التدريجي، فلم تدخل الأنظمة الخليجية ضمن المنافسة البينية في معسكرات تقدمية وأخرى محافظة، بل سعت لمساندة بعضها بعضاً ضد الأخطار الخارجية، يدعمها في ذلك تشابه الاقتصاديات النسبي الذي لم يخل بميزان القوى بين الدول الخليجية. وقد أخذت النخب والشعوب الخليجية موقف الداعم لفكرة التعاون الخليجي، وحتى في حال الانتقاد، فهي تتذمر من بطء الإنجاز وليس رفض الفكرة برمتها، أو الإيمان بأنها جزء من مؤامرة أجنبية لتفكيك المنطقة العربية.

ومن أجل تعزيز إجراءات الثقة، تمكنت الدول الخليجية من تجاوز الكثير من الخلافات السياسية الثنائية، ومحاولة تحييدها بعض الأحيان؛ حتى لا تؤثر

على مسيرة المجلس. وتتمثل تلك الخلافات في قضايا الحدود، والنفوذ السياسي، والاستحواذ على بعض المكاسب؛ كما هو الحال في إشكالية تقسيم الإيرادات الجمركية والتنازع السعودي – الإماراتي على مقر البنك المركزي الخليجي، والذي أفضى لصالح السعودية؛ مما أدى لانسحاب الإمارات من مشروع العملة الموحدة، إلا أن هناك الكثير من المؤشرات التي تؤكد أن الانسحاب لا يعدو أن يكون مؤقتاً ومن أجل تسجيل موقف، في حين يتوقع الكثيرون التحاق الإمارات بالاتحاد في فترة لاحقة.

أما في الحالة المغاربية، فقد كان تباين الأنظمة السياسية المغاربية سبباً رئيسياً لإقامة الاتحاد المغاربي من أجل حماية الأنظمة السياسية بعضها من بعض، بدلاً من حمايتها من الأخطار الخارجية، كما هو الحال مع التجربة الخليجية الإقليمية. فقد قسمت تلك الأنظمة نفسها بين تقدمية، وهي التي قامت على أنظمة جماهيرية وثورية، وأخرى محافظة كالملكيات التقليدية. وأدى ذلك إلى ظهور سياسة المحاور، ومن ثم عدم القدرة على تجاوز الخلافات السياسية الثنائية، ولاسيما النزاع الجزائري– المغربي حول قضية الصحراء الغربية. وبعد إنشاء المجلس الاستشاري المغاربي بمشاركة جميع الدول المغاربية، توترت الأجواء بفعل أزمة الصحراء الغربية عام ١٩٧٤؛ حيث قسمت بين المغرب وموريتانيا بفعل الاتفاق الثلاثي مع إسبانيا، فسعت الجزائر إلى دعم جبهة البوليساريو، ثم ظهر محور الجزائر ـ تونس بعد توقيع «اتفاقية الإخاء والوفاق»، في مقابل محور ليبيا– المغرب، الذي دفع باتجاه توقيع «اتحاد الدول العربي–الإفريقي». وهدفت ليبيا لضمان عدم دعم نظام نجامينا في تشاد، مقابل أن توقف ليبيا دعمها للبوليساريو. أما تقارب عام ١٩٨٨م فقد كان بسبب «حاجة الجزائر في تلك المرحلة إلى تقارب مع المغرب، خصوصاً بعد أحداث خريف عام ١٩٨٨م، والانتفاضة الشعبية العارمة على الحكم».[٤٩]

وبفعل سياسة المحاور والاستقطابات، فقدت الكثير من النخب وجزء من المجتمعات المغاربية الشعور بأهمية إقامة الاتحاد المغاربي. فاتحاد المغرب

(٤٩) خير الله خير الله، (٢٠٠٩ م)، اتحاد المغرب.. من يتذكره ؟، صحيفة ٢٦ سبتمبر – اليمن، ص ص ٩ ـ ٤٨.

العربي لم يسع إلى تفعيل العمل الشعبي، بل لم يتمكن حتى من تنظيم بطولة أمم اتحاد المغرب العربي لكرة القدم. واحتجت كذلك بعض الفئات من البربر والأمازيغ على وصف الاتحاد «بالعربي»، مما رأت فيه تجاهلاً لبقية الشعوب المغاربية غير العربية؛ حيث يصل التعداد السكاني للأمازيغ إلى ما يقارب ١٥ مليوناً، يمثلون خمس الشعوب القاطنة في منطقة المغرب العربي.(٥٠) كما وجه عدد من النخب المغاربية العديد من المقالات الناقدة للاتحاد، منها على سبيل المثال ما كتبه محيي الدين عميمور بعنوان «اتحاد المغرب العربي: من غرفة الإنعاش إلى قبو التحنيط»(٥١)، كما أكد رياض الصيداوي أن مشروع اتحاد المغرب ما هو إلا فكرة فرنسية، هدفها محاربة القومية العربية.(٥٢) أما السياسي التونسي الطاهر بلخوجة الذي شارك في اجتماع طنجة ١٩٥٨م – بصفته أميناً عاماً لاتحاد طلبة تونس، ثم أصبح وزيراً للداخلية فيما بعد– فقد علق على مصير الاتحاد بأنه «أصبح حبراً على ورق بسبب معضلة الصحراءالغربية».(٥٣)

ب– تفاعل البيئة الإقليمية والدولية:

أدى العامل الخارجي دوراً مهماً في قيام أو عرقلة كل من مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي، وقد كان هذا الدور عكسياً في مسيرة كل منهما. ففي حين أدى العامل الخارجي دوراً داعماً في قيام مجلس التعاون الخليجي، الذي تمثل بنشوب الحرب العراقية ـ الإيرانية، فإنه أدى دوراً معطلاً في مسيرة المجلس

(٥٠) أحمد منيسي، (٢٠٠٤م)، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، ط١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ص٢٨٩.

(٥١) محيي الدين عميمور، (٢٠٠٣م)، اتحاد المغرب العربي: من غرفة الإنعاش إلى قبو التحنيط، جريدة الشرق الأوسط، الرياض، عدد ٨٨٠٩.

(٥٢) رياض الصيداوي، (٢٠٠٩م)، مشروع ولد ميتاً ولا تتبناه الجماهير ولا تتحمس له، الحوار المتمدن، عدد ٢٥٩٠، موجود على الرابط التالي: http://www.ahewar.org.

(٥٣) سيد حمدي، (٢٠٠٧م)، «الطاهر بلخوجة يرى أن قضية الصحراء عقبة في وجه اتحاد المغرب العربي»، الجزيرة نت، ١٨مايو٢٠٠٧م، موجودة على الرابط التالي: http://www.attounissia.blogspot.com/2007/05/blog-post_18pvhx

ولاسيما تعليق مفاوضات التجارة الحرة بين أوروبا والخليج لما يفوق عشرين عاماً. فالاتحاد الأوروبي بدأ مفاوضاته مع الخليج منذ عام ١٩٨٩م، إلا أنه يرفض توقيعها حيث لا يرى أنها تنسجم مع المصالح الأوروبية ولاسيما في إسقاط ضريبة الكربون على المنتجات النفطية؛ مما يجعله منتجاً منافساً في السوق الأوروبية.

أما في الحالة المغاربية، فقد ساهمت الدول الأوروبية في عرقلة بدء انطلاقة الاتحاد المغاربي عبر توقيع علاقات شراكة ثنائية مع الدول الأعضاء؛ مما أضعف من القوة التفاوضية للاتحاد. إلا أن أوروبا في الوقت الحالي تدفع من أجل بث الحياة من جديد في التجربة المغاربية من أجل الحد من الهجرة عبر المساهمة في رفع مستوى المعيشة في الدول المغاربية.

فالدول المغاربية تواجه العديد من الضغوطات لإعادة تفعيل العمل بالاتحاد المغاربي، ولاسيما من قبل كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، والمنظمة العالمية للتجارة من أجل إنشاء منطقة التبادل الحر.

وتسعى الولايات المتحدة للاستثمار في المنطقة المغاربية، التي تضم قرابة ٨٠ مليون نسمة. ولهذا اقترحت في عام ١٩٩٧م ما عرف بـ «مبادرة أيزنشتات» (نسبة إلى مساعد وزير الخزينة ستيوارت أيزنشتات). وهو مشروع شراكة أمريكية مغاربية، يهدف إلى تحرير التجارة والاستثمار والإصلاح الاقتصادي. وأكدت الإدارة الأمريكية شرط إنشاء منطقة حرة مغاربية، من أجل التبادل الحر الأمريكي– المغاربي. وعرضت تلك المبادرة على كل من تونس والجزائر والمغرب، وتم ضم موريتانيا من خلال اجتماعات البنك وصندوق النقد الدولي في واشنطن التي حضرها وزراء الاقتصاد والمالية لتلك الدول، وتم استبعاد ليبيا مؤقتاً على أن تدمج في المستقبل.

عبرت دول المغرب منذ فترة مبكرة عن أهمية مواجهة المنافسة الأوروبية، وهي قضية تم التطرق إليها في مؤتمر طنجة عام ١٩٥٨م، حينما أكد ضرورة مواجهة السوق الأوروبية المشتركة. بل إن أحد أسباب قيام المجلس الاستشاري المغاربي عام ١٩٦٤م كان تنسيق السياسات في مواجهة الشركاء

التجاريين الأوروبيين. وقد أبدت دول المغرب بعد ذلك حماسة في مشاريع التعاون المتوسطية بحكم القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، وكونها أقل تأثراً بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، بغرض الحصول على النصيب الأكبر من القروض والمساعدات المالية الأوروبية، وسارعت كل من المغرب وتونس لإبرام اتفاقات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، دون أي محاولة تنسيق مع الجزائر للضغط على أوروبا لعقد اتفاقات متوازنة. وجاءت تلك الاتفاقات لصالح الاتحاد الأوروبي الذي فرض شروطه ورؤيته عليها. حينما عرضت المغرب وتونس عام ١٩٩٩م على الجزائر إعادة التنسيق لمواجهة الاتحاد الأوروبي، آثرت الجزائر تجاهلهما، وتوقيع اتفاقية شراكة منفردة مع الاتحاد الأوروبي.[٥٤] وتعاون الاتحاد الأوروبي كذلك مع موريتانيا في إطار ما سمي باتفاقات إفريقيا الكاريبي والهادي، أما ليبيا فلا تربطها اتفاقات بأوروبا، بل محاولات تقارب بجهود متفرقة.

بفضل تلك الاتفاقات المنفردة تمكنت أوروبا من فرض مجالات التعاون والتفاوض دون تحديد أموال لدعم خطط التنمية، كما دأب الاتحاد الأوروبي على التأخر وعدم الالتزام في منح المساعدات مقابل تقليل الحواجز الجمركية، وحظيت المنتجات الزراعية التونسية والمغربية ببعض الامتيازات في أول الأمر، إلا أن الأولوية أعطيت فيما بعد للدول المنضمة حديثاً للاتحاد الأوروبي؛ لهذا فقد أبقت أوروبا على سياسة الحمائية الاقتصادية على منتجاتها الزراعية.[٥٥]

وفرضت جملة من التحديات الأمنية على الاتحاد الأوروبي –بما في ذلك التطرف والإرهاب والهجرة غير المشروعة، وأزمة الهوية والأقليات– تفعيل اتفاقات الشراكة المتوسطية ـ الأوروبية على أساس التعاون المؤسسي بين المجموعتين الأوروبية والمغاربية، وتفعيل التعاون المغاربي. ففي حين سعت اتفاقية برشلونة لعام ١٩٩٥م إلى تفعيل العلاقات بين دول جنوب المتوسط،

(٥٤) عبدالنور بن عنتر، (٢٠٠٤م)، مصدر سابق.

(٥٥) عبداللطيف الفيلالي، (٢٠٠٨م)، مصدر سابق، ص ص ١٣٨–١٣٩.

فإن الاتحاد من أجل المتوسط يسعى لتفعيلها بين مجمل دول الاتحاد الأوروبي وجنوب المتوسط.[٥٦] في ٢٢يناير٢٠٠٨م صرح وزير الخارجية الإسباني في اجتماع وزراء خارجية دول ٥ + ٥ بأن «قيام اتحاد مغاربي موحد بات أمراً ضرورياً وملحاً».[٥٧] وبفعل الدبلوماسية النشطة ما بين المنطقتين، فقد تم اختيار عام ٢٠١٠م ليكون انطلاقة مشرع منطقة التبادل الحر.[٥٨] وتشجع دول أوروبا الجنوبية بلدان المغرب العربي على مزيد من الانفتاح الاقتصادي فيما بينها؛ حتى تتمكن من الدفاع عنها على المستوى الأوروبي. ويسعى الاتحاد الأوروبي إلى تمويل بعض المشاريع بما فيها مشروع الطريق الساحلي (المغرب، الجزائر، تونس). وتؤدي منظمة أمادوس ـ أحد مراكز الأبحاث المدعومة من قبل الخارجية المغربية- دوراً مهماً في إقامة العديد من الأنشطة التي تصب في هذا الاتجاه. ففي نوفمبر ٢٠٠٨م استضافت المنظمة مؤتمر أيام متوسطية، الذي جاء تحت عنوان «منتدى الجنوب للمتوسط الجديد»؛ بحيث تسعى المغرب من خلال تلك الأنشطة السياسية والأكاديمية إلى أن تكون مقراً للاتحاد من أجل المتوسط أو أية مشاريع مستقبلية خاصة بجنوب المتوسط.

ج-الأطر القانونية والمؤسسية:

على الرغم من تشابه بعض الأطر القانونية والمؤسسية لمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي ، فإن مؤسسات مجلس التعاون الخليجي تمتاز بفاعلية ولاسيما في العمل وعقد دورات واجتماعات دورية منضبطة على مختلف المستويات.

---

(٥٦) مقابلة شخصية مع الحبيب بن يحيى ـ الأمين العام لاتحاد المغرب العربي، (٢٠٠٨م)، على هامش مؤتمر «منتدى الجنوب للمتوسط الجديد» ، طنجة ، المغرب.

(٥٧) أرشيف الجزيرة، (٢٠٠٨م)، الجزيرة نت، موجود على الرابط التالي
.http://www.aljazeera.net

(٥٨) مجموعة ٥+٥ تضم إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، البرتغال، مالطا، ودول اتحاد المغرب العربي.

• هيكلية مجلس التعاون لدول الخليج العربية :

طبقاً للمادة السادسة من النظام الأساسي للمجلس، يتكون مجلس التعاون من ثلاثة أجهزة رئيسة، تتمثل في المجلس الأعلى، المجلس الوزاري، الأمانة العامة، بالإضافة إلى الهيئة الاستشارية وهيئة المنازعات التابعتين للمجلس الأعلى.

– **المجلس الأعلى**: يعتبر المجلس الأعلى السلطة العليا لمجلس التعاون، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء، وتكون رئاسته دورية بحسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول. ويجتمع المجلس كل سنة بصفة دورية في بلدان الدول الأعضاء، ومن الممكن طلب عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء، وتأييد عضو آخر، وفي حضور ثلثي الدول الأعضاء (من ٤ إلى ٦) يعتبر انعقاده صحيحاً. وأقرت قمة أبو ظبي في ١٩٩٨م أن يعقد المجلس لقاء تشاورياً فيما بين القمتين السابقة واللاحقة. وتصدر قرارات المجلس في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الحاضرة المشتركة في التصويت، وفي المسائل الإجرائية بالأغلبية، وتتمتع جميع الدول الأعضاء بصوت واحد على قدم المساواة.[٥٩]

– **الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى**: تتكون من ثلاثين عضواً، على أساس خمسة أعضاء من كل دولة عضو، يتم اختيارهم من ذوي الخبرة والكفاءة لمدة ثلاث سنوات. وهي مختصة بدراسة ما يحال إليها من المجلس الأعلى.

– **هيئة تسوية المنازعات**: تتبع هيئة تسوية المنازعات المجلس الأعلى، ويشكلها في كل حالة بحسب طبيعة الخلاف. وفي حال نشوب خلاف حول تفسير

(٥٩) حددت المادة الثامنة من النظام الأساسي اختصاصات المجلس الأعلى باعتباره الجهة المسؤولة عن تحقيق الأهداف، وتتضمن وضع السياسة العليا للمجلس، واعتماد أسس التعامل مع الدول والمنظمات الدولية، والنظر في التقارير التي ترفع من الأمانة والمجلس الوزاري تمهيداً لاعتمادها. ويقوم المجلس كذلك بالتصديق على موازنة الأمانة العامة، ويعين الأمين العام، وتعديل النظام الأساسي لمجلس التعاون، وإقرار نظامه الداخلي ونظام هيئة تسوية المنازعات وتسمية أعضائها.

النظام الأساسي أو تطبيقه، ولم تتم تسويته في إطار المجلس الوزاري أو المجلس الأعلي، يملك المجلس الأعلى إحالته إلى الهيئة التي تقوم بدورها برفع توصياتها إلى المجلس الأعلى، لاتخاذ ما يراه مناسباً.

– **المجلس الوزاري:** يشكل من قبل وزراء خارجية الدول الأعضاء، أو من ينوب عنهم من الوزراء. وعادة ما تترأسه الدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى. ويجتمع المجلس مرة كل ثلاثة أشهر، ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء، وتأييد عضو آخر، وفي حضور ثلثي الأعضاء يعتبر اجتماعه صحيحاً. وتطبق إجراءات تصويت مماثلة في كلا المجلسين: مجلس الوزراء والمجلس الأعلى.[٦٠]

– **الأمانة العامة:** تشكل من الأمين العام يعاونه أمناء مساعدون، وما تستدعيه الحاجة من موظفين. ويقوم المجلس الأعلى بتعيين الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. ويسعى الأمين العام بدوره إلى ترشيح رئيس بعثة المجلس في بروكسل، وخمسة أمناء مساعدين للشؤون السياسية

(٦٠) تشتمل اختصاصاته على التالي: اقتراح السياسات العامة والنظر في الاقتراحات المتعلقة بتعديل النظام الأساسي، ورفعها للمجلس الأعلى لاتخاذ القرار المناسب، وتقديم التوصيات للوزراء المختصين لوضع قرارات مجلس التعاون موضع التنفيذ، وإحالة أي من أوجه التعاون إلى اللجان الفنية، وتشجيع أوجه التعاون والتنسيق بين الأنشطة المختلفة للقطاع الخاص، وتطوير التعاون القائم بين غرف تجارة وصناعة الدول الأعضاء، وتشجيع انتقال الأيدي العاملة من مواطني الدول الأعضاء فيما بينها. ويملك المجلس الوزاري مسؤوليات تجاه الأمانة العامة، تشمل: إقرار نظامه الداخلي، وكذلك النظام الداخلي للأمانة العامة، وتعيين الأمناء المساعدين بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات، واعتماد الخطط المتعلقة بالشؤون الإدارية والمالية المقترحة من الأمين العام، والتوصية للمجلس مسؤوليات تجاه الأمانة العامة تشمل: إقرار نظامه الداخلي، وكذلك النظام الداخلي للأمانة العامة، وتعيين الأمناء المساعدين بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات، واعتماد الخطط المتعلقة بالشؤون الإدارية والمالية المقترحة من الأمين العام، والتوصية للمجلس الأعلى بالتصديق على موازنة الأمانة العامة. ويقوم بتهيئة اجتماعات المجلس الأعلى، وإعداد جدول أعماله، والنظر فيما يحال إليه من المجلس الأعلى.

والاقتصادية والعسكرية والأمنية والإنسانية والبيئة، ويعينهم المجلس الوزاري لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.[٦١] ويعين الأمين العام بقية موظفيه من بين مواطني الدول الأعضاء، ولا يجوز له الاستثناء إلا بموافقة المجلس الوزاري.[٦٢]

- **هياكل الاتحاد المغاربي:**

نصت وثيقة ميلاد اتحاد المغرب العربي على التشكيلة الهيكلية للمجلس، وهي تتضمن مجلس الرئاسة، مجلس الوزراء، لجنة المتابعة، اللجان المتخصصة، الأمانة العامة، مجلس الشورى، الهيئة القضائية، بالإضافة لمؤسسات علمية واقتصادية.

– **مجلس الرئاسة:** هو أعلى جهاز في الاتحاد يملك سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بالإجماع، وتكون رئاسته لمدة عام بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء، ويعقد دوراته العادية كل سنة، كما يمكن أن يعقد دورات استثنائية.

– **مجلس وزراء الخارجية:** يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء، الذين يجتمعون بدورات عادية، ولهم عقد دورات استثنائية بدعوة من الرئاسة، أو بطلب من أحد أعضائه، ويشترط في ذلك حضور جميع أعضائه. ويقوم بالتحضير لدورات مجلس الرئاسة، ودراسة جميع القضايا التي يكلفه بها مجلس الرئاسة،

(٦١) ويشتمل التنظيم الإداري للأمانة كذلك على مكتب براءات الاختراع، ومركز المعلومات، والمكتب الفني للاتصالات بمملكة البحرين، ومكتب الهيئة الاستشارية بسلطنة عمان. ويعتبر الأمين العام المسؤول المباشر عن أعمال الأمانة العامة، ويقوم بتمثيل مجلس التعاون لدى الغير، وذلك في حدود الصلاحيات المخولة له.

(٦٢) حددت المادة الخامسة عشرة من النظام الأساسي أعمال ومهام الأمانة العامة بالتالي: متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري من قبل الدول الأعضاء، إعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري وغيرها من التقارير الدورية عن أعمال المجلس، وأخرى متعلقة بالتعاون المشترك، إعداد مشروعات اللوائح الإدارية والمالية والموازنات والحسابات الختامية لمجلس التعاون، التحضير للاجتماعات، وإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري ومشروعات القرارات، الاقتراح على رئيس المجلس الوزاري الدعوة لعقد دورة استثنائية للمجلس الوزاري إذا دعت الحاجة إلى ذلك (النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٨١م، الرياض).

والنظر في اقتراحات لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة، ورفع التوصيات بشأنها لمجلس الرئاسة. كما يقوم المجلس بتنسيق المواقف والسياسات في المنظمات الإقليمية والدولية.

– **لجنة المتابعة:** تتألف من الأعضاء المسؤولين قطرياً عن شؤون الاتحاد في كل الدول الأعضاء، ومن خلال التنسيق مع بقية هيئات الاتحاد وهياكله– وخاصة مع الأمانة العامة واللجان الوزارية المتخصصة– تقوم اللجنة بمتابعة تطبيق قرارات الاتحاد، وتنشيط العمل المغاربي المشترك، كما تعقد لقاءات دورية مع الأمانة العامة لتقييم نتائج العمل المغاربي، وتحديد العوائق واقتراح الحلول الممكنة.

– **اللجان الوزارية المتخصصة:** لجنة الأمن الغذائي، لجنة الاقتصاد والمالية، لجنة البنية الأساسية (الأشغال والإسكان والنقل والبريد)، لجنة الموارد البشرية (التعليم والثقافة والإعلام والبحث العلمي والشؤون الاجتماعية والتشغيل والرياضة والصحة والعدل).

– **الأمانة العامة:** مقرها بالرباط، وهي الجهاز الإداري الذي يتكون من ست إدارات، تشمل: الشؤون السياسية والإعلام، الأمن الغذائي، الشؤون الاقتصادية، البنية الأساسية، الموارد البشرية، الشؤون المالية والإدارية.

– **مجلس الشورى:** يتألف من ثلاثين عضواً ، يختارون من المجالس النيابية في الدول الأعضاء، أو وفقاً للنظم الداخلية لكل دولة. مقره بالجزائر، ويعقد دورة عادية كل سنة، كما لمجلس الرئاسة أن يطلب منه عقد دورات استثنائية. ويقوم المجلس بالإدلاء برأيه فيما يعرض له من مشاريع من مجلس الرئاسة وغيرها من توصيات.

– **الهيئة القضائية:** يقع مقرها بنواكشوط، وتتكون من قاضيين اثنين عن كل دولة، يختارون لمدة ست سنوات، ويجدد نصف الهيئة كل ثلاث سنوات. وهي مختصة بالنظر فيما يحال إليها من مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأعضاء من النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد، وتعتبر أحكامها ملزمة ونهائية.

ويضم اتحاد المغرب العربي مؤسسات اقتصادية كالمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، ومقره بتونس، وقد أسس وفقاً لاتفاقية وقعت في ١٠ مارس ١٩٩١م. وهو يهدف إلى بناء برامج اقتصادية مغاربية مشتركة؛ لتحقق الاندماج وتمويل المشاريع الفلاحية والصناعية، وتشجيع انتقال رؤوس الأموال والتبادل التجاري. ويضم الاتحاد كذلك مؤسسات علمية كالأكاديمية المغاربية للعلوم، والجامعة المغاربية، ومقرها طرابلس. وفي حين تتألف الجامعة المغاربية من وحدات جامعية موزعة قطرياً بحسب مقتضيات تخصصها، فإن الأكاديمية مخولة بوضع إطار للتعاون العلمي بين الدول الأعضاء وغيرها من مؤسسات عربية وأجنبية. فهي تهدف إلى استيعاب التقنية وتوظيفها في الأوساط العلمية، لتمكين الباحثين المغاربيين من المشاركة في تطوير العلوم والتقنية للحد من هجرة الكفاءات المغاربية إلى الخارج.[٦٣]

ويتسم عمل اتحاد المغرب العربي بحالة من الجمود الجزئي، من جراء تعذر إقامة الدورات الاعتيادية لاجتماعات مجلس الرئاسة التي لم تتعد ست دورات رئاسية. ولم تعقد الدورة السابعة بسبب الخلافات الجزائرية ــ المغربية، وفي عام ١٩٩٥م اعتذرت ليبيا عن الرئاسة، ثم تقدمت المغرب رسمياً بطلب تجميد عضويتها في المنظمة. وتتفاوت كذلك فاعلية أجهزة المنظمة، فالهيئة القضائية تعاني الشلل، والأكاديمية المغاربية للعلوم والجامعة المغاربية اللتان أقرتا في قمة رأس لانوف في ليبيا، بقيتا هياكل بحاجة إلى تفعيل حقيقي. وقد تمكنت الجامعة المغاربية من تبني عدد من الدراسات والإصدارات العلمية؛ كمجلة الجامعة المغاربية وغيرها من إصدارات تعالج قضايا المنطقة؛ كالهجرة غير الشرعية لأوروبا، والتعليم العالي، والتصحر، وتحسين أساليب الفلاحة وغيرها. وفي عام ٢٠٠٢م سعى وزراء الاقتصاد والمالية إلى إحياء مشروع تأسيس المصرف المغاربي برأس مال قدره (٥٠٠) مليون دولار، على أن يفتتح في عام ٢٠٠٣م، إلا أنه لم يفعل بعد. وفي عام ٢٠٠٧م دفعت ليبيا وتونس مساهمتها في المصرف.

(٦٣) وثيقة ميلاد اتحاد المغرب العربي، ١٩٨٩م، مراكش ـ المغرب.

ومنذ عام ١٩٨٩م تمكن مجلس الشورى من عقد ست دورات، كان آخرها في عام ٢٠٠٥م. أما الأجهزة الأكثر فاعلية فهي مجلس الوزراء ولجان المتابعة قطرياً، واللجان الوزارية والأمانة العامة.(٦٤) ويذكر الموقع الرسمي لأمانة الاتحاد أن اجتماع مجلس وزراء الخارجية ولجان المتابعة لعام ٢٠٠٧م كان قد وصل لدورته الثالثة والأربعين، كما عقد المجلس لقاءين استشاريين في مارس ٢٠٠٩م لبحث القمة الاقتصادية العربية وسبل تطوير العمل المغاربي، وعقد دورته الاعتيادية في أبريل ٢٠٠٩م في طرابلس.(٦٥)

وعلى الرغم من فاعلية مؤسسات مجلس التعاون لدول الخليج مقارنة بالاتحاد المغاربي، فإن كليهما يعاني عمومية الأهداف والهوية، بالإضافة إلى الخلل في بعض الجوانب الهيكلية.

أولاً: من أجل تأكيد وحدة الصف العربي ، فقد تحدثت أدبياتها حول الأهداف التي ترمي إلى قيام وحدة الدول الأعضاء، إلا أن مفهوم الوحدة اتسم بعمومية الأهداف وضبابية الرؤية، وفقدان الآلية الواضحة في تحويلها إلى واقع ملموس. وأكدت ديباجة مجلس التعاون أنها منظمة تشمل جميع أوجه التعاون في مختلف مجالات السياسة والاقتصاد والأمن والشؤون التشريعية والإدارية والطاقة والصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية والثقافة

(٦٤) من بين تلك الأنشطة اجتماع لجنة الخبراء للتحضير للدورة (١٢) للمجلس الوزاري المغاربي للنقل في يوليو ٢٠٠٩م، المشاركة في أعمال الدورة (٩) للمجلس الوزاري للتربية والتعليم العالي في طرابلس في يونيو ٢٠٠٩م. ومن أنشطة الأمين العام : في مايو٢٠٠٩ تم توقيع رسالة اتفاق مع ممثل البنك الإفريقي للتنمية بالرباط يعطي بموجبها البنك للأمانة العامة هبة لدعم قدراتها المؤسساتية بمبلغ يعادل ٧٥٠ ألف دولار، تم إبرام اتفاق مع اليونسكو للتبادل الثقافي، في يوليو ٢٠٠٧م شارك في حضور اجتماع لتفعيل الاتحاد المغاربي للفلاحين، في يونيو ٢٠٠٧م تم توقيع اتفاقية تعاون مع الإلكسو، وفي مايو ٢٠٠٧م حضور افتتاح المؤتمر المغاربي للأطباء البياطرة بالرباط. الموقع الرسمي لأمانة الاتحاد:http://www.maghrebarabe.org.

(٦٥) الموقع الرسمي لأمانة الاتحاد: (http://www.maghrebarabe.org)

والصحة والإعلام والتعليم. كما نصت المادة الرابعة من النظام الأساسي للمجلس على أن المنظمة تسعى إلى تحقيق «التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين، وصولاً إلى وحدتها.»[٦٦] وقد جاء قيام اتحاد المغرب العربي لأهداف اقتصادية تمثلت في مجابهة السوق الأوروبية المشتركة، إلا أن وثيقة الميلاد أكدت أن الاتحاد منظمة إقليمية مفتوح العضوية لجميع الدول الإفريقية والعربية، تسعى لتحقيق الوحدة العربية. فقد شددت ديباجة الميثاق على أهمية القواسم العربية المشتركة من وحدة التاريخ والمصير والدين واللغة والثقافة، والتواصل الجغرافي، التي ستفضي إلى الوحدة العربية، ونص الميثاق على أن تأسيس الاتحاد لم يأت إلا « استجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد بينها، يعزز ما يربطها من علاقات، ويتيح لها السبل الملائمة لتسير تدريجياً نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينها.. وتعبيراً عن عزمها الصادق على العمل من أجل أن يكون اتحاد المغرب العربي سبيلاً لبناء الوحدة العربية الشاملة، ومنطلقاً نحو اتحاد أوسع يشمل دولاً أخرى عربية إفريقية.» [٦٧]

ثانياً: يعاني كلا المجلسين فقداناً لفاعلية بعض الهياكل وآلية تفعيل قرارات المجلس الأعلى (مجلس الرئاسة)، وصلاحيات الأمانة العامة، وغياب البرلمان المنتخب والمحكمة الإقليمية، وإشكالية في إجـراءات التصويت والعضوية. وتتقارب الهياكل الإدارية من حيث الوظيفة والاختصاص في كلتا المنظمتين؛ حيث يضم مجلس التعاون الخليجي كلا من المجلس الأعلى، الهيئة الاستشارية، هيئة تسوية المنازعات، المجلس الوزاري، الأمانة العامة ومقار الأمانة الموزعة في الدول الأعضاء. وتقابل تلك الهيكلية في اتحاد المغرب العربي بمجلس الرئاسة، مجلس الشورى، الهيئة القضائية، مجلس الوزراء واللجان اللجان الوزارية المختصة، الأمانة العامة ولجان المتابعة الموزعة قطرياً. وتعتبر هيكلية مجلس التعاون أكثر فاعلية بفعل الإرادة السياسية للقادة التي تترجم من خلال اجتماعات القادة التي

(٦٦) النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٨١م، الرياض.

(٦٧) وثيقة ميلاد اتحاد المغرب العربي، (١٩٨٩م)، مراكش-المغرب.

تعقد سنوياً ونصف سنوي. ومن الجدير بالذكر أن الهيئة الاستشارية في المجلس لا تشكل من قبل المجالس المنتخبة في الدول الخليجية، كما أن هيئة تسوية المنازعات لم تسهم في حل أي من الخلافات الثنائية، كالفصل في النزاع البحريني-القطري حول جزيرة حوار وغيرها من قضايا خلافية تحسم عادة في المحاكم الدولية. وعلى المستوى المغاربي، عقدت ست دورات رئاسية (آخرها ١٩٩٤م)، كذلك الحال مع مجلس الشورى؛ حيث كان آخرها في ٢٠٠٥م، أما الهيئة القضائية فهي تكاد تكون شبه مجمدة بسبب إخفاقها في حل الكثير من القضايا الشائكة بين دول المغرب العربي، كما أن مجلس الرئاسة لم يقم بتحويل أي منها للهيئة القضائية.

وتعتبر قرارات المجلس الأعلى، وكذلك مجلس الرئاسة ـ فعلياً ـ مجرد توصيات غير ملزمة للدول الأعضاء. ولا تملك الأمانة العامة - كما هو حال المفوضية الأوروبية في الاتحاد الأوروبي- من صلاحيات وقوة لدفع الأعضاء لتنفيذ قرارات المجلس الأعلى (مجلس الرئاسة)، فهي لا تملك حق اللجوء إلى محكمة إقليمية في حال مخالفة الأعضاء لقرارات المجلس، ويفتقد المجلس كذلك إلى برلمان منتخب يعبر عن طموحات الشعب الخليجي لهذا التوجه الوحدوي.

وتواجه كلتا المنظمتين إشكالية في طبيعة التصويت من حيث قاعدة الإجماع في الاتحاد المغاربي، والخلل في معيار التمييز بين المسائل الموضوعية والإجرائية في مجلس التعاون. «التنظيم الدولي يتمتع بالشخصية القانونية الدولية المستقلة عن إرادة الأعضاء، وتتمثل تلك الشخصية في إصدار التنظيم قرارات بالأغلبية ملزمة لجميع الأعضاء.»[٦٨] وقد اشتهر العمل وفق مبدأ الإجماع في المنظمات فوق القومية، سواء الاقتصادية كالاتحاد الأوروبي، أو الأمنية كمنظمة حلف الشمال الأطلسي، من أجل الحفاظ على مبدأ المساواة، وحفظ حقوق الدول الصغيرة التي تنازلت عن بعض امتيازاتها السيادية لصالح الدول الأعضاء. إلا أن العمل بهذا المبدأ ـ في ظل منظمة سيادية سياسية كمجلس التعاون الخليجي أو اتحاد المغرب

(٦٨) محمد السيد سليم، (٢٠٠٩م)، محاضرات في مدخل إلى علم العلاقات الدولية، جامعة الكويت، الكويت، ص ٦٤.

العربي - يفضي إلى شبه الشلل التام في عمل المنظمة.

ونص ميثاق اتحاد المغرب العربي في المادة (٦) على قاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات، وأكدت المادة (١٨) موافقة جميع الأعضاء على أي اقتراح تعديل أحكام هذه المعاهدة، وهو ما أدى إلى قلة الإنجاز في شأن القرارات التي تؤخذ على مستوى الرئاسة. وتسعى الجزائر ودول أخرى -باستثناء المغرب- إلى تبني مبدأ الأغلبية في التصويت لإصلاح هذا الخلل، وهو اقتراح تمت دراسته خلال مؤتمر الوزراء في مارس ٢٠٠١م؛ حيث أحيل إلى لجنة فنية لدراسته وعرضه في أي قمة رئاسية مرتقبة.[٦٩] ومن الجدير بالذكر أن قاعدة الإجماع لم تشكل عائقاً في عمل مجلس التعاون الخليجي، وذلك بسبب الإرادة السياسية لقادة المجلس، كما أنها أسهمت في خلق الشعور بالمساواة لدى الدول الصغيرة، إلى جانب الدول الإقليمية الرئيسية كالسعودية، إلا أن مجلس التعاون يواجه خللاً في معيار التمييز بين المسائل الموضوعية والإجرائية. وتنص المادة (٩) من النظام الأساسي على أن قرارات المجلس الأعلى في المسائل الموضوعية تصدر بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت، وتصدر هذه القرارات في المسائل الإجرائية بالأغلبية. ويعتبر هذا البند بمنزلة ثغرة تنظيمية فيما يخص الخلاف في عملية اتخاذ القرارات النهائية في المجلس؛ حيث ألقي ذلك على عاتق المجلس الوزاري. وبرز هذا الخلل في حادثة الخلاف السعودي- القطري في مؤتمر القمة السادسة عشرة لقادة المجلس الذي عقد في مسقط في عام ١٩٩٥م. إذ دار الخلاف حول انتخاب أمين عام جديد للمجلس، حيث رفض الجانب القطري ترشيح وانتخاب الدبلوماسي السعودي جميل الحجيلان، وقاطع الوفد الاجتماع الختامي للقمة.[٧٠]

ثالثاً: وتواجه كلتا المنظمتين إشكالية فيما يخص العضوية، على الرغم من أن الاتحاد يحمل اسم جغرافية «المغرب العربي»، إلا أن المادة السابعة من المعاهدة تنص على أن « للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية، أو إلى المجموعة الإفريقية

(٦٩) عبدالنور بن عنتر، (٢٠٠٤م)، مصدر سابق.

(٧٠) عبدالجليل زيد مرهون، (١٩٩٧م)، مصدر سابق، ص ١٢٩.

أن تنضم إلى هذه المعاهدة، إذا قبلت الدول الأعضاء.»[٧١] فإذا كانت منظمة جامعة الدول العربية، وهي منظمة سياسية جامعة، اقتصرت على التوفيق بين الدول العربية، لا تزال تواجه الكثير من العقبات في سبيل إقامة منظومة إقليمية فاعلة، فكيف هو الحال بمنظمة تشمل جميع الدول العربية والإفريقية؟ وقد بدا الإرباك واضحاً في مؤتمر الجزائر لعام ٢٠٠١م، حينما تقدمت مصر بطلب العضوية الذي أحيل إلى الهيئة القانونية، إلا أنه لم يبت فيه حتى هذه الساعة.

وتعتبر منظمة مجلس التعاون الخليجي منظمة شبه إقليمية، حيث لا يعتبر العامل الإقليمي أساس قيام المجلس، وإلا تم ضم كل من إيران والعراق، بل ركزت الديباجة على العلاقات الخاصة والقواسم المشتركة، وتشابه الأنظمة السياسية، بالإضافة إلى وحدة العقيدة والمصير والهدف.[٧٢] كما أكدت المادة الخامسة من النظام الأساسي أن عضوية المجلس مغلقة على الدول المؤسسة التي وصفت بأنها «دول الخليج العربية»؛ لهذا فقد تم استبعاد إيران؛ كونها أيضا بلداً غير عربي، والعراق واليمن كونهما لا يشتركان بالقواسم المشتركة لهذه المنظمة شبه الإقليمية، إلا أن ذلك لم يكن كافياً لتجنب الانتقاد ومحاولات الانضمام من قبل الدول المجاورة، ولاسيما إيران والعراق واليمن.

واعتبرت إيران قيام مجلس التعاون فكرة أمريكية المنشأ، تسعى لتهديد الأمن الإيراني.[٧٣] وهاجمت إيران قيام هذه المنظمة الخليجية لخشيتها من مساندة دول الخليج للعراق إبان الحرب العراقية- الإيرانية، أو مساندة أي عمل عسكري أمريكي ضد إيران. في الوقت نفسه تتوجس الدول الخليجية من

(٧١) وثيقة ميلاد اتحاد المغرب العربي، ١٩٨٩م، مراكش – المغرب.

(٧٢) فاروق النوري،(٢٠٠٧م)، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة تحليلية قانونية وانعكاسها على الطبيعة القانونية للقرارات الصادرة عن المجلس بالمقارنة مع الاتحاد الأوروبي، (دراسة لم تنشر)، مكتب أمين عام مجلس التعاون الخليجي، الرياض. ص ص٥ ـ ١٧.

(٧٣) علي بن حسين القرني، (١٩٩٧م)، مصدر سابق، ص ٩٧.

الأطماع الإيرانية في منطقة الخليج التي شهدت محاولات تصدير الثورة الإيرانية والعديد من العمليات الإرهابية، بما فيها حرب ناقلات النفط التي راح ضحيتها ما لا يقل عن ٥٤٨ سفينة، هوجمت من قبل كل من العراق وإيران خلال الحرب العراقية الإيرانية.(٧٤) وعلى الرغم من دعم الخليج للعراق في حربه مع إيران بدعوى حمايته للبوابة الشرقية للعالم العربي، استبعدت عضويته في المجلس كذلك بسبب اختلاف البيئة السياسية، ولأطماعه التاريخية في منطقة الخليج، التي تجلت بوضوح إبان الغزو العراقي لدولة الكويت في عام ١٩٩٠م. وقد جاء التبرير الرسمي آنذاك لاستبعاد العراق لعدم رغبة دول المجلس في التورط في الحرب القائمة بين العراق وإيران.

واستبعد اليمن كذلك بسبب جملة من العوامل تتضمن تفاوت الأداء الاقتصادي، قضايا الحدود مع كل من عمان والسعودية، وموقف اليمن من أزمة الخليج، واختلاف البيئة السياسية؛ فقد خاض النظام السياسي اليمني مرحلة انتقالية، تخللها انفصال إقليمي وحرب أهلية كللت بالوحدة اليمنية في مايو ١٩٨٩م. وعلى الرغم من سعي اليمن إلى توقيع اتفاقية ترسيم الحدود مع عمان (١٩٩٢م)، والسعودية (١٩٩٩م)، فإن الموقف اليمني من أزمة الخليج عام ١٩٩٠م أدى لفتور العلاقات اليمنية – الخليجية؛ حيث عارض اليمن الاستعانة بقوات التحالف لتحرير الكويت، وامتنع عن التصويت على قرارات القمة العربية الطارئة لإدانة الغزو العراقي على دولة الكويت وغيرها من القرارات الدولية ذات الصلة. ومن الجدير بالذكر أن العلاقات اليمنية– الخليجية شهدت مؤخراً تحسناً على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وهذا ما يعكسه معدل التبادل التجاري بين الجانبين، ومشاركة اليمن في الدوري الخليجي لكرة القدم، وإنشاء العديد من اللجان المشتركة بهدف دعم عملية التنمية الاقتصادية في اليمن؛ ليكون مؤهلاً للانضمام للمجلس.

(٧٤) عبدالرضا أسيري، (٢٠٠٧ م)، النظام السياسي في الكويت: مبادئ.. وممارسات، الكويت: حقوق النشر لدى المؤلف، ص ٢٥٣ ـ ص ٢٥٥.

وتبقى إشكالية العضوية مع كل من إيران والعراق واليمن سياسية أكثر منها هيكلية أو إدارية، فدول الخليج لا تزال تعيش أزمة ثقة مع الأطراف الثلاثة، ولاسيما على أثر تعنت إيران إزاء قضية الجزر الإماراتية الثلاث، وتفاعل الملف الإيراني النووي، وتدخل إيران في الشؤون الداخلية لعدد من الدول العربية. كما لايتوانى بعض السياسيين في كل من إيران والعراق عن إطلاق تصريحات استفزازية من آن لآخر، يدَّعون فيها تبعية ملكية بعض الدول الخليجية لإحدى هاتين الدولتين. وتشعر الدول الخليجية كذلك بعدم ارتياح إزاء حالة عدم الاستقرار الداخلي في هذه الدول، بما فيها اليمن التي تعرضت لمحاولات انفصالية في عام ١٩٩٤م، ومع تكرار أحداث شبيهة في الآونة الأخيرة. فاختلاف البيئة والأنظمة السياسية يعتبر عاملاً أساسياً في تباعد الدول الخليجية عن هذه الدول، ففي حين تبرر دول الخليج عدم قبول عضوية اليمن لبعدها الجغرافي؛ كونه بلداً غير مطل على الخليج، فإنها في الكثير من المناسبات عادة ما توصف الأردن وأحياناً المغرب بالدولة الخليجية السابعة، وذلك بسبب النظام القائم على أساس الملكية والقريب بطبيعته من تلك الأنظمة الموجودة في الخليج. وفي ١٥ ديسمبر ٢٠٠٦م صرح وزير الخارجية الكويتي د.محمد الصباح بأن «المغرب هو العضو السابع في مجلس التعاون؛ لما يحمله من قيم مشتركة مع دول الخليج.»[٧٥]

(٧٥) جريدة الأنباء، (٢٠٠٦م)، الكويت، ص٣.

الخاتمة:

شغلت تجارب التكامل الاقتصادي والتكتلات الإقليمية حيزاً من جهود الباحثين والمهتمين في حقل العلاقات الدولية. وشهدت المنطقة العربية قيام محاولات عدة للتكامل الإقليمي ممثلاً بقيام جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥م، وما تبعتها من كيانات جزء إقليمية، كمجلس التعاون لدول الخليج العربية (١٩٨١م)، واتحاد المغرب العربي (١٩٨٩م). وقد جاءت تلك الجهود بدوافع أمنية وسياسية واقتصادية، تسهم في توحيد مواقف الدول الأعضاء في مختلف القضايا، وإزاء العديد من التحديات. وتفرض البيئة الدولية وما يصاحبها من متغيرات عالمية تشمل قوى العولمة وظهور التكتلات الاقتصادية لحماية مصالحها الاقتصادية، أهمية تفعيل الكيانات الإقليمية العربية، والسعي لإنجاحها. وقد سعت هذه الدراسة إلى الوقوف على تقييم مدى قدرة كلتا المنظمتين – مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واتحاد المغرب العربي – على النهوض بوظائف التنظيم الإقليمي التي اشتملت على تنسيق السياسات الخارجية المشتركة، وتحقيق الأمن الجماعي للدول الأعضاء، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، والتعاون الاقتصادي. حيث تبين تفوق التجربة الخليجية النسبي مقارنة بالتجربة المغاربية في القيام بهذه الوظائف. وقد أرجعت الدراسة أسباب ذلك إلى محددات أداء كلتا المنظمتين ومصادره، التي تكمن في تأثيرات البيئة الإقليمية والدولية وتشابه الأنظمة السياسية وفاعلية الأطر القانونية والمؤسسية للمنظمة.

وتدفع تلك المحصلة إلى أهمية نظر القائمين على هذه الكيانات الإقليمية في هذه النتائج، ومحاولة الاستفادة منها بهدف تفعيل عملها. فالاتحاد المغاربي من الممكن تفعيله في حال سعي القائمين عليه إلى تجاوز الاختلاف بين طبيعة الأنظمة السياسية، وتحييد الخلافات الثنائية، ولاسيما قضية الصحراء الغربية، وإعادة تسويق المشروع المغاربي للشعوب والنخب المثقفة؛ ليحظى بالتأييد المطلوب. وأفضل طريقة للتسويق عبر اتباع جملة من السياسات تسهم في تعميق المواطنة المغاربية كحرية تنقل الأفراد والبضائع والسلع؛ مما يسهم في رفع نسبة التجارة

البينية المغاربية. كما أن من المهم أن تسعى كلتا المنظمتين إلى تحديد الأهداف والهوية حول ما إذا كانت تلك المنظمات سياسية أو اقتصادية تسعى لتحقيق الوحدة الاقتصادية. كذلك العمل على النهوض بالهيكلية الإدارية والتنظيمية لكلتا المنظمتين، مما يضمن فاعلية القرارات وتطبيقها، ولاسيما تلك التي تؤخذ على مستوى المجلس الأعلى ومجلس الرئاسة.

الجدول رقم (١)

(مقارنة عامة بين المجلسين، "المادة مستقاة من محتوى الدراسة")

المقارنة	مجلس التعاون الخليجي	اتحاد المغرب العربي	ملاحظات
التأسيس	٢٥مايو١٩٨١م (الرياض،السعودية) مقر الأمانة: الرياض	١٧ فبراير ١٩٨٩م (مراكش، المغرب) مقر الأمانة: الرباط	تم إعلان اتحاد المغرب العربي بعد قيام مجلس التعاون العربي في ١٦فبراير١٩٨٩م. (العراق-الأردن-اليمن-مصر)
وثيقة التأسيس	النظام الأساسي	وثيقة الميلاد	
الأمناء العامين	- عبد الرحمن العطية (قطر٢٠٠٢م- حتى الآن) - جميل الحجيلان (السعودية٩٦-٢٠٠٢م) - فهيم بن سلطان القاسمي(الإمارات٩٣-١٩٩٦م) - عبدالله يعقوب بشارة (الكويت ٨١-١٩٩٣م)	- الحبيب بن يحيى (تونس ٢٠٠٦م- حتى الآن) - الحبيب بولريس (٢٠٠١-٢٠٠٦م) - محمد عمامو (تونس ٩١-٢٠٠١م)	
تعريف المنظمة	منظمة شبه إقليمية حكومية سياسية متعددة الاختصاصات	منظمة إقليمية حكومية	هي أيضاً منظمات جزء إقليمية حيث جميع الدول المؤسسة أعضاء في منظمة إقليمية أشمل، هي جامعة الدول العربية
هدف المنظمة	التنسيق في جميع المجالات وصولاً إلى الوحدة	التنسيق في جميع المجالات وصولاً إلى الوحدة	

تابع الجدول رقم (١)

(مقارنة عامة بين المجلسين، "المادة مستقاة من محتوى الدراسة")

المقارنة	مجلس التعاون الخليجي	اتحاد المغرب العربي	ملاحظات
فاعلية المنظمة	فاعلة وتعقد جميع اجتماعاتها بصفة دورية وتتبنى مقترحات جديدة في كل قمة للقادة	– ست دورات على مستوى الرئاسة بدءاً في تونس ثم الجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا وتونس في إبريل ١٩٩٤م. – لم يكتب للدورة السابعة في الجزائر أن تعقد بسبب الخلافات المغربية – الجزائرية . – ١٩٩٥م رفضت ليبيا قبول رئاسة الاتحاد احتجاجاً على المواقف الملتزمة بالحظر الدولي على ليبيا فعادت رئاسته إلى الجزائر. – جمد المغرب عضويته احتجاجاً على سياسة الجزائر تجاه قضية الصحراء الغربية.	محاولات للتفعيل : – يعتبر الأمين العام فاعلاً في تحركاته ومن أنشطته على سبيل المثال : – يونيو ٢٠٠٩م المشاركة في أعمال الدورة التاسعة للمجلس الوزاري للتربية والتعليم العالي في طرابلس. – مايو ٢٠٠٩م توقيع رسالة اتفاق مع ممثل البنك الإفريقي للتنمية بالرباط يعطي بموجبها «البنك» للأمانة العامة هبة لدعم قدراتها المؤسساتية تقدر بمبلغ ٧٥٠ ألف دولار . – مايو ٢٠٠٩ إبرام اتفاق مع اليونسكو للتبادل الثقافي . – يوليو ٢٠٠٧م حضور اجتماع لتفعيل الاتحاد المغاربي للفلاحين . – يونيو ٢٠٠٧ توقيع اتفاقية تعاون مع الأكسو. – مايو ٢٠٠٧م افتتاح المؤتمر المغاربي للأطباء البياطرة بالرباط. – ٢٠٠٦ تم استقباله من جميع رؤساء الدول الأعضاء – ٢٠٠٢م سعى وزراء الاقتصاد والمالية إلى إحياء مشروع تأسيس المصرف المغاربي برأس مال قدره ٥٠٠ مليون دولار على أن يفتح في عام ٢٠٠٣م . – ٢٠٠١م اجتماع وزراء الخارجية (الجزائر). http://www.maghrebarabe.org
طبيعة العضوية	مغلقة العضوية للدول المؤسسة (الإمارات، السعودية، الكويت، قطر، البحرين، عمان)	مفتوحة العضوية للدول العربية والإفريقية (ليبيا، الجزائر، المغرب، تونس، موريتانيا)	

تابع الجدول رقم (١)

(مقارنة عامة بين المجلسين، "المادة مستقاة من محتوى الدراسة")

المقارنة	مجلس التعاون الخليجي	اتحاد المغرب العربي	ملاحظات
أسباب النشأة	– الهاجس الأمني – أهمية التعاون الإقليمي – تراجع العمق الاستراتيجي العربي – الضغوطات الدولية	– الهاجس الأمني – أهمية التعاون الإقليمي – تراجع العمق الاستراتيجي العربي – الضغوطات الدولية	
الهيكل التنظيمي	– المجلس الأعلى الهيئة الاستشارية (عمان) هيئة تسوية المنازعات – المجلس الوزاري – الأمانة العامة مقار للأمانة في جميع دول الأعضاء	– مجلس الرئاسة – مجلس وزراء الخارجية – لجنة المتابعة – اللجان الوزارية المتخصصة – الأمانة العامة – مجلس الشورى (الجزائر) – الهيئة القضائية (موريتانيا)	تتقارب الهياكل من حيث الوظيفة والاختصاص على النحوالآتي: – المجلس الأعلى (مجلس الرئاسة) – الهيئة الاستشارية (مجلس الشورى) – هيئة تسوية المنازعات (الهيئة القضائية) – المجلس الوزاري (مجلس الوزراء+ اللجان الوزارية المتخصصة) – الأمانة العامة (الأمانة العامة) – مقار للأمانة (لجان المتابعة قطريا)
مؤسسات أخرى	– بعثة المجلس في بروكسل – مؤسسات تابعة للأمانة مكتب براءات الاختراع مركز المعلومات المكتب الفني للاتصالات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (عمان) –الشركة البحرينية–الكويتية لصناعة البتروكيماويات	– المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية (تونس) –الأكاديمية المغاربية للعلوم والجامعة المغاربية (طرابلس)	

المراجع

أولاً – المراجع العربية :

- إبراهيم الدوسري، (٢٠٠٤م)، "مجلس التعاون وآفاق التعاون مع البلاد المغاربية"، العلاقات بين دول الخليج العربية ودول المغرب العربي: الواقع والمستقبل، بحوث المؤتمر العلمي الخليجي المغاربي الأول، تونس، ٢–٦ يونيو ٢٠٠٣م، بالتعاون بين دارة الملك عبد العزيز ومؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ص ص ٤٢٣–٤٤٩.
- أبو خلدون ساطع الحصري، (١٩٨٥م)، الإقليمية جذورها وبذورها، طبعة خاصة (نشرت لأول مرة عام ١٩٦٣م)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- أحمد منيسي، (٢٠٠٤م)، "التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي" ط١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.
- أسامة المجدوب،(٢٠٠١م)، العولمة والإقليمية :مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية ،ط ٢ ، الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة.
- أرشيف الجزيرة الالكتروني،(٢٠٠٤ ، ٢٠٠٧ –٢٠٠٨م)،الجزيرة نت، موجود على الرابط التالي http://www.aljazeera.net
- إكرام عبد الرحيم، (٢٠٠٢م)، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي: العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- السيد عبد المنعم المراكبي، (١٩٩٨م)، دول مجلس التعاون الخليجي: الفجوة مابين إمكاناتها الاقتصادية وقدراتها السياسية وأثر ذلك على الأمن القومي العربي، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٨١م، الرياض.
- جاسم حسين، (فبراير ٢٠٠٧م)، « التحديات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠٠٧ م» ، المجلة الاقتصادية ، عدد ٤٨٧٥ ، موجودة على الرابط التالي : .http://www.aleqtisadiah.com/article
- جريدة الأنباء، (٢٠٠٦م)، الكويت ،١٥ ديسمبر ٢٠٠٦م ، ص٣.
- جريدة النهار، (٢٠٠٩م)، «الجارتان اللدودتان تدخلان سباق تسلح تربطه شعرة ضبط النفس»، الكويت، عدد ٠٦٥٣، ٢٧يونيو ٢٠٠٩م ، ص٢٠.

- جمال سند السويدي، (١٩٩٩م)، مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، ط٢، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دبي.
- جميل مطر وعلي الدين هلال، (١٩٧٩م)، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط١،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- خير الله خير الله، (٢٠٠٩م)، اتحاد المغرب . . من يتذكره ؟ ، صحيفة ٢٦ سبتمبر- اليمن، ٢٦ فبراير ٢٠٠٩م ، ص ص ٩: ٤٨.
- خير الله خير الله، (٢٠٠٧م)، المغرب في عهد محمد السادس، ط١،دار الساقي، لندن.
- رياض الصيداوي، (٢٠٠٩م)، مشروع ولـد ميتاً ولا تتبناه الجماهير ولا تتحمس لـه، الحـوار المتمدن، عدد ٢٥٩٠، ١٩مـارس٢٠٠٩م، موجود على الرابط التالي: http://www.ahewar.org
- سعيد الصديق،(٢٠٠٩م)، التكامل الاقتصادي بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي :الواقع والتحديات، دول الخليج والمغرب العربيين والمتغيرات الدولية: الواقع والآفاق ،بحوث المؤتمر العلمي الخليجي المغاربي الثالث ،فاس-المغرب، ٢٩-٣١ أكتوبر ٢٠٠٧م بالتعاون بين دارة الملك عبد العزيز ومؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ، ص ص١٩١ -٢١٣ .
- سيد حمدي، (٢٠٠٧م)، «الطاهر بلخوجة يرى أن قضية الصحراء عقبة في وجه اتحاد المغرب العربي،» الجزيرة نت، ١٨مايو٢٠٠٧م، موجودة على الرابط التالي http://www.attounissia.blogspot.com
- صلاح العقاد،(١٩٩٣م)، مجلس التعاون الخليجي في إطاره الإقليمي والدولي، الندوة العلمية الرابعة، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، جامعة الكويت، ص٨ .
- عبدالجليل زيد مرهون،(١٩٩٧م)، أمن الخليج بعد الحرب الباردة ، ط١، دار النهار، بيروت.
- عبدالرضا أسيري، (٢٠٠٧م)،النظام السياسي في الكويت:مبادئ.. وممـارسـات، ط ٩، مطابع الوطن، (حقوق النشر والطبع والتوزيع محفوظة للمؤلف)، الكويت.
- عبداللطيف الفيلالي، (٢٠٠٨م)، المغرب والعالم العربي، ط١، دار النشر المغربية، الدار البيضاء.

- عبدالإله بلقزيز، (١٩٩٢م)، ندوة «اتحاد المغرب العربي إلى أين؟،» المستقبل العربي، بيروت، عدد١٦٢، ٨ / ١٩٩٢م، ص ص ٥٠-٧٤.
- عبدالله التركماني، (٢٠٠٨م)، أي مستقبل للاتحاد المغاربي؟، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، ٢٨فبراير٢٠٠٨م، موجود علي الرابط التالي: http://www.dctcrs.org/s3566.htm
- عبدالله جمعة الحاج، (١٩٩٧م)، «مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو القرن الحادي والعشرين،» مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، عدد٨٧، السنة٢٢، ص ص ١٧١-٢٢٨.
- عبدالنور بن عنتر، (٢٠٠٤م)، الاتحاد المغاربي.. بين الافتراض والواقع، الجزيرة نت،٣ أكتوبر٢٠٠٤م، موجود على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net
- علي بن حسين القرني،(١٩٩٧م)، مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات، ط١، مكتبة العبيكان، الأردن.
- فاروق النوري، (٢٠٠٧م)، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة تحليلية قانونية وانعكاسها على الطبيعة القانونية للقرارات الصادرة عن المجلس بالمقارنة مع الاتحاد الأوروبي، (دراسة لم تنشر)، مكتب الأمانة العامة مجلس التعاون الخليجي، الرياض.
- فاطمة أحمد السلطان، (٢٠٠٠م)، تقرير «مجلس التعاون الخليجي وتجربة التكامل الاقتصادي»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، عدد٩٧، السنة ٢٦، ص ص ٢١٣-٢١٥.
- كمال فيلالي، (٢٠٠٧م)، «التواصل الخليجي المغاربي حقيقة حضارية تاريخية واستراتيجية راهنة»، التواصل التاريخي والعلمي بين دول الخليج العربية ودول المغرب العربي، بحوث المؤتمر العلمي الخليجي المغاربي الثاني، الرياض، ٢٥- ٢٦ فبراير٢٠٠٦م، بالتعاون بين دارة الملك عبد العزيز ومؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ص ص ٣٥-٤٧.
- محمد السيد سليم، (٢٠٠٩م)، محاضرات في مدخل إلى علم العلاقات الدولية، جامعة الكويت، الكويت ، ص ٦٤.
- محمد خالد الأزعر، (١٩٩٢م)، «اتحاد المغرب العربي: قضية استكمال الهياكل

وإلحاح الخبرة الأوروبية»، مستقبل العالم الإسلامي، مركز دراسات العالم الإسلامي، مالطا، السنة الثانية، العدد ٨، خريف ١٩٩٢م، ص ص ٢١٨-٢٣٥.

- محمد سالم ولد سيد أحمد، (٢٠٠٩م)، «مستقبل العلاقات المغاربية الخليجية في ضوء المتغيرات الدولية»، دول الخليج والمغرب العربيين والمتغيرات الدولية: الواقع والآفاق ، بحوث المؤتمر العلمي الخليجي المغاربي الثالث ، فاس-المغرب، ٢٩-٣١ أكتوبر٢٠٠٧م، بالتعاون بين دارة الملك عبد العزيز ومؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ص ص ٢١٥-٢٢٧.
- محمد محمود الإمام، (٢٠٠٤م)، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- محمد مكحلي، (٢٠٠٤م)، «اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي من التجمع الإقليمي إلى وضع آليات التكامل والشراكة»، العلاقات بين دول الخليج العربية ودول المغرب العربي: الواقع والمستقبل، بحوث المؤتمر العلمي الخليجي المغاربي الأول، تونس، ٢-٦ يونيو ٢٠٠٣م، بالتعاون بين دارة الملك عبد العزيز ومؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ص ص ٤١١-٤٢٠.
- محيي الدين عميمور،(٢٠٠٣م)، اتحاد المغرب العربي : من غرفة الإنعاش إلى قبو التحنيط، جريدة الشرق الأوسط، الرياض، عدد ٨٨٠٩ ، ١٠ يناير ٢٠٠٣م.
- مصطفى الفيلالي، (١٩٨٩م)، المغرب العربي الكبير: نداء المستقبل، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- مصطفى الفيلالي، (١٩٩٠م)، «آفاق اتحاد المغرب العربي،» المستقبل العربي، بيروت، عدد ١٣٢، ٢ / ١٩٩٠م، ص ص ٤١-٦٣.
- موجز إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قطاع الشؤون الاقتصادية، موجود على الرابط التالي: http://www.gcc-sg.org
- موقع أمانة اتحاد المغرب العربي: http://www.maghrebarabe.org
- ميلود عبد الله المهذبي، أحمد عبدالحكيم دياب، (١٩٩٤م)، «اتحاد المغرب العربي والمجموعة الأوروبية في إستراتيجية العلاقات الدولية: آفاق عام ٢٠٠٠م»، المستقبل العربي، بيروت، عدد ١٨٤، ٦ / ١٩٩٤م، ص ص ٥٤-٧٣.
- وثيقة ميلاد اتحاد المغرب العربي، ١٩٨٩م، مراكش- المغرب.

- يحيى حلمي رجب، (١٩٩٧م)، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، الجزء الأول، ط١، مكتبة العلم والإيمان، القاهرة.
- يوسف الإبراهيم، (٢٠٠٣م)، « مستقبل مسيرة دول مجلس التعاون الخليجي: البعد الاقتصادي « قمة الكويت . . رؤى مستقبلية للتكامل » ، ديسمبر ٢٠٠٣م، وكالة الأنباء الكويتية ، الكويت، ص ص١٧-٥٥.

ثانياً – المراجع الأجنبية :

Balassa, Bela. (1961), *The Theory of Economic Integration*, Homewood, Illinois: Richard D. Irwin, Inc.

Galal, Ahmed & Bernard Hoekman (eds.) (1993), *Arab economic Integration Between Hope and Reality*, Washington, D.C., Brookings Institution

Koch, Christian. (2008), "The Foreign Relations of the GCC States", in Christian Koch & Hasanain Tawfiq Ibrahim (eds.), *Gulf Yearbook 2007-2008*, (pp. 277-295)
Dubai: Gulf Research Center.

Mansfield, Edward L. & Helen V. Milner. (1997), *The Political Economy of Regionalism,* NY: Columbia Press.

Nye, Jr Joseph S. (1986), *International Regionalism: Readings,* Boston: Little Brown.

ثالثاً – المقابلات الشخصية:

- مقابلة شخصية مع عبد الرحمن العطية – الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي،(٢٠٠٩م)، الكويت، ٢٨ فبراير٢٠٠٩م.
- مقابلة شخصية مع الحبيب بن يحيى – الأمين العام لاتحاد المغرب العربي، (٢٠٠٨م)، على هامش مؤتمر «منتدى الجنوب للمتوسط الجديد،» ٢٦-٢٨نوفمبر ٢٠٠٨م، طنجة-المغرب.